

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مدخل مقترح للقياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية مع دراسة تطبيقية في صناعة الادوية
المصدر:	المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر
المؤلف الرئيسي:	شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد
المجلد/العدد:	ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	يوليو
الصفحات:	273 - 325
رقم MD:	110573
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الاحوال الاقتصادية ، القياس المحاسبي ، أصول الملكية الفكرية ، صناعة الادوية ، التنمية الصناعية ، مصر ، السياسة الصناعية ، الافصاح المحاسبي ، الاستثمار ، الاسعار ، المعلومات المحاسبية ، رأس المال ، الصحة المهنية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/110573

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإنفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مدخل مقترح للقياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية

٢٢٢

مع دراسة تطبيقية في صناعة الأدوية

د. عبدالحميد أحمد أحمد شاهين *

دوافع ومشكلة البحث :

هناك دوافع عدة أدت إلى ظهور هذا البحث أولها ان استقراء الفكر المحاسبي بشير إلى انه لا يوجد تعريف عام متفق عليه للأصول الفكرية حيث أجمع أكثر من ثمانين خبيراً من كل أنحاء العالم في المؤتمر الدولي الثالث الذي عقد في هاملتون بكندا عام ١٩٩٩ حول موضوع إدارة الأصول الفكرية على انه من المبكر جدا الحديث عن وضع تعريف عام محدد للأصول الفكرية (زغلول ، ٢٠٠٢) . وهذا ما أكده Van وآخرون (2001) بأن الحديث عن إطار علمي عن الأصول الفكرية يعد في مراحل نموه الأولى Infancy حيث لم يكتمل بعد .

والدافع الثاني هو عدم وجود معيار محاسبي يحظى بالقبول بشأن قياس الأصول الفكرية والتقرير عنها . حيث صدر المعيار الدولي (IAS NO.38,1998) بعنوان الأصول غير الملموسة (وتشمل الأصول الفكرية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية وقوائم العملاء وأسرار المهنة من جهة والشهرة المشتركة من جهة أخرى) ومما يؤخذ على المعيار الدولي بشأن قياس الأصول الفكرية ما يلي :

١- الفصل بين المشروعات في مرحلة البحوث ومرحلة التطوير ، حيث ان التكاليف التي تتلقى في مرحلة البحوث تستنفذ فوراً وكذلك التكاليف في مرحلة التطوير فور حدوثها . أما إذا صرفت نفقات في مرحلة التطوير وكانت مستوفية لمعايير الاعتراف بالأصل غير الملموس (أي الأصول الفكرية) فإن هذه التكاليف يجب ان ترسمل ومع هذا فإنه ما ان تستنفذ هذه التكاليف خلال مرحلة التطوير فإنه لا يمكن رسملتها بعدئذ . وهنا يثير الباحث التساؤل التالي :

هل يمكن التام ما بين مرحلة البحوث ومرحلة التطوير ؟ وإذا أمكن ذلك ، فهل يمكن تبرير رسملة جزء من التكاليف في مرحلة التطوير (بالشروط - الصارمة - التي حددها المعيار الدولي) والجزء المتبقى مع كلفة التكاليف بمرحلة البحوث يتم استنفادها سنوياً كعبء على الإيراد؟ مع العلم بأن كافة التكاليف بمرحلتى البحوث والتطوير أسهمتاً معاً في تكوين الأصل الفكرى كبراءة الاختراع. ومن ثم يمكن ان نلاحظ انخفاض قيمة الأصول الفكرية بكثير من المنشآت التي تعتمد في كثير من أنشطتها على الابتكار والتطوير في ظل الالتزام التام بالمعيار الدولي .

* مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة- كلية التجارة بالسويس- جامعة قناة السويس

٢- ان أحد المعايير اللازمة لرسملة التكاليف في مرحلة التطوير هو التأكد من ان المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة صاحبة الأصل الفكري . وهنا يتساءل الباحث عن طبيعة الاستثمارات التي تتعم فيها المخاطرة ويكون هناك تأكيد تام بعوائدها ، حيث لا توجد هذه النوعية من الاستثمارات أصلا ، ولكن يمكن القول ان هناك درجات مخاطرة متفاوتة . وقد ذكر الجوهري (١٩٨٥) انه لو سلمنا بأن مشروعات البحوث والتطوير تنتم بمخاطرة عالية فان هذا ليس مبررا لتحميل الشق الأعظم من نفقاتها على إيرادات الفترة ، فهناك درجة من عدم التأكد من المنافع المستقبلية لكل أصول المنشأة ، بل ان الاستثمار في الأصول طويلة الأجل (كالألات والمعدات ذات الطبيعة المتخصصة والتي تتميز بالتقدم التكنولوجي السريع) ليس أقل مخاطرة من الاستثمار في مشروعات الأبحاث والتطوير ، فكلاهما يتم بعدم التأكد ومن ثم فليس هناك مبرر لمعالجة أحدهما بطريقة مختلفة عن الآخر . وقد أكد نور (٢٠٠٠) ان عدم التأكد من المنافع الاقتصادية المستقبلية تنتم بها كافة أصول المنشأة الملموسة وغير الملموسة .

أما الدافع الثالث فهو نابع من زيادة الأهمية النسبية للأصول الفكرية خلال الفترة الأخيرة . حيث ورد بتقرير لجمعية حماية الحقوق الفكرية الأمريكية AIPLA عام ٢٠٠٠ ان الأصول غير الملموسة - والتي تتضمن الأصول الفكرية - قد تغيرت بشكل كبير خلال الفترة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٩٧ . ففي عام ١٩٧٨ كانت الأصول الملموسة تمثل ٨٠% بينما تمثل الأصول غير الملموسة ٢٠% بينما في عام ١٩٩٧ أصبحت الأصول غير الملموسة تمثل ٧٣% ، وعلى الرغم من ان الملكية الفكرية تمثل الجزء الأهم في الأصول غير الملموسة الأساسية إلا ان تلك الممتلكات لم تحظ بالاهتمام الكافي (Qualey, T.K., 2001) . وإزاء هذا القصور الورد بمعايير المحاسبة فيما يتعلق بالاعتراف برسمة النفقات المتعلقة بالأصول الفكرية ان بات هناك فرق واسع ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للمنشآت ذات التكنولوجيا العالية أو المتوسطة . فطى سبيل المثال اتضح للباحث ان القيمة الدفترية لإجمالي حقوق المساهمين للشركات الكبرى في صناعة الأدوية (١١٢١٢٥٨٩ ألف جنيه) تمثل ٧٢% من القيمة السوقية لتلك الحقوق عن عام ٢٠٠٠ . (بتصرف من : دليل كومبس مصر لأسواق المال ، ٢٠٠٢/٢٠٠١)

والدافع الرابع يختص بالأثار المستقبلية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS (والتي نشأت في إطار اتفاقيات الجات عام ١٩٩٤) على الصناعة المصرية بصفة عامة وعلى صناعة الأدوية بصفة خاصة . حيث تعد صناعة الأدوية من أكثر الصناعات المتوقع ان تتأثر باتفاقية الملكية الفكرية ومن ضمنها براءات الاختراع فضلا عن ان صناعة الأدوية هي صناعة استراتيجية بالدرجة الأولى وتحتاج إلى تكنولوجيا عالية واشترطات خاصة وهذا ما جعل

المجتمع الدولي يمنح مهلة عشر سنوات لصناعة الأدوية في الدول النامية لتطبيق هذه الاتفاقية ، وقد بدأت صناعة الأدوية في مصر في الوقت الحاضر تعاني من منافسة قوية داخل السوق المحلي ومنافسة أقوى في الأسواق الخارجية نتيجة فتح الاستيراد ودخول الشركات الأجنبية العملاقة إلى السوق . (عبد العال ، ١٩٩٧)

وقد يتساءل البعض عن طبيعة العلاقة بين هذا الدافع وموضوع البحث . والإجابة الفورية على ذلك تكمن في ضرورة تبنى معيار محاسبي يحقق موضوعية القياس المحاسبي للاستثمار في مجال البحث والتطوير من جهة والإفصاح الأمين عن قيمة هذا الاستثمار بالقوائم المالية من جهة أخرى ، وذلك لحماية المستثمرين الحاليين وترشيد القرارات الاستثمارية بشكل عام وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير لدعم القدرة التنافسية محليا وعالميا . فواقع الحال يؤكد على ان شركات صناعة الأدوية المصرية تخصص أقل من ٢% من إجمالي إيراداتها لأنشطة البحث والتطوير وهو بعيد تماما عن متوسط ما يتم تخصيصه لتطوير الأنشطة في الخارج و التي تتراوح ما بين ١٢% إلى ٢٠% وهذا ما يضع مصر في مكانة غير تنافسية أمام عملاقة الإنتاج للدول في العالم ومن المتوقع تفاقم الوضع مع تطبيق اتفاقية TRIPS عام ٢٠٠٥ . (دليل كومباس مصر لأسواق المال ، ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ص ٢٠٥)

وبناء على ما تقدم تبرز الحاجة إلى البحث في دور أكثر فعالية للمحاسبة المالية في مجال القياس الموضوعي لأصول الملكية الفكرية . ومن ثم يثير الباحث التساؤلات التالية بشأن القياس المحاسبي للأصول الفكرية :

- ١- هل يوجد اتفاق تام على مفهوم الأصول الفكرية ومكوناتها الفرعية ؟
- ٢- وهل معايير المحاسبة المعنية بمعالجة المشاكل المحاسبية الخاصة بالأصول الفكرية تعتبر كافية في هذا المجال بما يحقق موضوعية القياس المحاسبي لتلك الأصول ؟
- ٣- وإذا كان هناك قصور في معايير المحاسبة بشأن تحقيق القياس المحاسبي للأصول الفكرية ، فهل نجحت نماذج القياس المحاسبي المقترحة من قِبل الباحثين في معالجة أوجه القصور في المعايير المحاسبية بشأن قياس الأصول الفكرية ؟

أهداف البحث :

- يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤلات السابقة بما يحقق الأهداف التالية :
- ١- دراسة تحليلية لأصول ومكونات أصول الملكية الفكرية لمحاولة التاصيل العلمي لتلك الأصول .
 - ٢- تقييم معايير المحاسبة ونماذج القياس التي تصدت لمشكلة القياس المحاسبى للأصول الفكرية.
 - ٣- معالجة أوجه القصور في نماذج القياس المحاسبى للأصول الفكرية بتقديم نموذج مقترح يحقق الموضوعية في عملية القياس تلك .
 - ٤- محاولة الربط ما بين التنظير والممارسة من خلال تحقيق القياس المحاسبى للأصول الفكرية من خلال النموذج المقترح على إحدى شركات صناعة الأدوية في مصر .

حدود البحث :

ان الإطار الفكرى للبحث يخرج عن نطاقه التعرض للمؤشرات المالية وغير المالية التى يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مدى كفاءة وفعالية استغلال أصول الملكية الفكرية . ونظرا لإمكانية تطبيق النموذج المقترح للقياس المحاسبى للأصول الفكرية واختبار مدى صحة فروض الدراسة التطبيقية اعتمادا على بيانات شركة واحدة - أى شركة - تُعنى بنشاط البحوث والتطوير وابتكار منتجات جديدة ، فقد تم اختيار شركة واحدة - دراسة الحالة - من صناعة الأدوية وهى شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للأدوية . واعتمدت بيانات الدراسة التطبيقية على سلسلة زمنية قوامها خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٩٧/١٩٩٨ حتى علم ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

أهمية البحث :

- تتبع أهمية البحث من عدة جوانب أهمها ما يلى :
- ١- ندرة وحدائث الدراسات الأكاديمية التى صدرت في الدول المتقدمة صناعيا وفي مصر والمعنية بتاصيل وقياس الأصول الفكرية .
 - ٢- ان معايير المحاسبة التى صدرت بشأن القياس والإفصاح عن الأصول الفكرية (معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ والمعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٨ لعام ١٩٩٨) لا تساعد بشكل كاف على قياس الأصول الفكرية لمنشآت الأعمال القائمة على المعرفة والتكنولوجيا.
 - ٣- تقديم نموذج مقترح لقياس الأصول الفكرية بما يسهم في توضيح فجوة القياس المحاسبى (تلك الفجوة القائمة ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للمنشأة) ، واختبار صلاحية النموذج في الواقع العملى يكسب المعلومات المحاسبية الثقة فيها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية على نحو سليم وبما يدعم القدرة التنافسية على المستوى المحلى والعالمى لمنشآت

الأعمال . وتوفير أساس سليم لتقييم الأداء للوقوف على مدى قدرة منشآت الأعمال على مواكبة التطورات العالمية في مجال المنافسة وعدم مخالفة الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية بشأن حماية الممتلكات الفكرية .

منهج البحث :

يعتمد البحث على الجمع ما بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي ، حيث يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لمحاولة استقراء الفكر المحاسبي بشأن مفهوم ومكونات أصول الملكية الفكرية وسبل القياس والتقرير عنها من جهة ، واستقراء الواقع العملي بالاطلاع والحصول على البيانات الأساسية - من إحدى الشركات الصناعية والقائمة على المعرفة والتكنولوجيا - اللازمة لنموذج القياس المقترح . بينما يتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لمحاولة التأسيس العلمي للأصول الفكرية من جهة واقتراح نموذج يصلح لتحقيق موضوعية القياس المحاسبي للأصول الفكرية من جهة أخرى .

خطة البحث :

لتحقيق أهداف البحث واختبار مدى صحة فروض الدراسة التطبيقية تم تقسيم بقية البحث على النحو التالي :

النحو التالي :

- أولا : عرض وتحليل الدراسات السابقة .
- ثانيا : التأسيس العلمي لأصول الملكية الفكرية .
- ثالثا : تحليل ونقد نماذج القياس المحاسبي للأصول الفكرية .
- رابعا : نموذج مقترح للقياس المحاسبي للأصول الفكرية .
- خامسا : الدراسة التطبيقية المعنية بالقياس المحاسبي للأصول الفكرية .
- سادسا : نتائج وتوصيات البحث .

أولاً : عرض وتحليل الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات المشاكل المتعلقة بأصول الملكية الفكرية (أو رأس المال الفكرى*) من زوايا متنوعة يمكن إجمالها في أربعة محاور رئيسية على النحو الموضح فيما يلي :

المحور الأول : تناولت فيه بعض الدراسات المشاكل الخاصة بتأصيل مفهوم الأصول الفكرية وتحديد مكوناتها . وقد اختلفت تلك الدراسات فيما بينها بشأن وضع تعريف محدد للأصول الفكرية ، واتفقت فيما بينها - بشكل نسبي - حول المكونات الأساسية للأصول الفكرية . وسوف يتم تناول تلك الدراسات في الجزء الخاص بالتأصيل العلمي للأصول الفكرية (Brooking,A.,1997,Svelby,K.E.,1997 ,Eustace,C.et al.,1999, Seetharaman,A. et al.,2002)

المحور الثاني : تناولت فيه بعض الدراسات أهمية التقرير عن رأس المال الفكرى ومن بينها :

١- دراسة (Van,J., et al., 2001) :

لجريت الدراسة على ثلاث شركات هولندية - تدرج تحت منشآت الأعمال القائمة على المعرفة والتكنولوجيا - لتحديد مدى الإفصاح عن أصول الملكية الفكرية / رأس المال الفكرى بالقوائم المالية . وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

- ان قواعد المحاسبة المالية لا تساعد على الإفصاح الكافى عن رأس المال الفكرى بالقوائم المالية على الرغم من حاجة الدائنين إلى معلومات كافية عن القيمة الحقيقية للمنشأة.

- ان عدم توافر المعلومات عن أصول الملكية الفكرية ربما يودى إلى اتخاذ الدائنين لقرارات غير صحيحة أو ضعيفة *Make wrong or bad decisions*.

- الحاجة إلى أدوات جديدة تمكن الإدارة العليا من التحقق من وقياس رأس المال الفكرى والتقرير عنه في إطار مناسب.

- إعداد تقرير نموذجى *Reporting model* بما يُمكن المستخدمين من القوائم المالية من إجراء التحليل المالى بشكل سليم في ظل المعلومات المتاحة عن رأس المال الفكرى.

- عند تصميم تقرير نموذجى عن رأس المال الفكرى يجب الارتكاز على كل من التقييم النظرى *The theoretical evaluation* والتقرير والتقييم من واقع الممارسة الفعلية *The evaluation in practice*.

* استخدم كثير من الكتاب مصطلح رأس المال الفكرى الوجه المقابل للأصول الفكرية عند تناول مشاكل القياس والإفصاح والتقييم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية .

٢- دراسة (Brennan, N., 2001) :

أجريت الدراسة على عينة من إحدى عشر شركة إيرلندية من منشآت الأعمال القائمة على المعرفة بهدف الوقوف على مدى قيام عينة الدراسة بالتقرير عن رأس المال الفكري في القوائم المالية المعدة سنوياً . وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- قيام جميع الشركات - بعينة الدراسة - بالإفصاح الكافي عن المقارنة ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية بالقوائم المالية السنوية.
- يوجد اختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لعينة الدراسة البالغة إحدى عشر شركة باستثناء شركتين فقط.

With the exception of two of the 11 Listed Companies, Significant differences in market and book values were found.

- ان جميع الشركات - بعينة الدراسة - يوجد لديها أصول فكرية جوهرية إلا ان مستوى الإفصاح عن تلك الأصول الفكرية بالقوائم المالية السنوية غير كاف Low .

٣- دراسة (Usoff, C.A., et al., 2002) :

أجريت الدراسة على عينة من خمسة وأربعين مراجعاً داخلياً في الشركات الصناعية بهدف بيان العلاقة بين المزايا التنافسية لمنشآت الأعمال ومدى إدراك المسؤولين بتلك المنشآت لأهمية رأس المال الفكري ، وكذلك بيان أهمية رأس المال الفكري ومدى تأثيره على نظام قياس الأداء بالمنشأة

The relative importance of intellectual capital to characteristics of the organization s performance measurement system .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

- عدم اهتمام الشركات بالإفصاح عن أصولها الفكرية أو رأس المال الفكري.
 - وجود علاقة مباشرة بين حجم إدارة المراجعة الداخلية وأهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري .
 - حيث يعتقد ان المنشآت التي يوجد بها إدارة كبيرة للمراجعة الداخلية تعطي أهمية كبيرة لرأس المال الفكري .
- Companies with larger internal audit departments believe that intellectual capital is very important .**
- أهمية تصميم نظام قياس الأداء بحيث يتضمن الأدوات الملائمة التي يمكن من خلالها إعطاء قدر أكبر للتأكيد على أهمية رأس المال الفكري .

المحور الثالث : تناولت فيه بعض الدراسات القياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية ومن بينها:

١- دراسة (Stewart, T.A., 1997) :

تعد هذه الدراسة أولى الدراسات التي غنيت بتحديد مفهوم وعناصر أصول الملكية الفكرية واعتبار تلك الأصول من العوامل الأساسية المؤثرة على نجاح منشآت الأعمال وزيادة قدرتها على المنافسة .

وقد اقترحت الدراسة نموذجاً لقياس أصول الملكية الفكرية بشكل إجمالي دون محاولة توزيع القيمة الإجمالية على المكونات الفرعية لتلك الأصول ، وتم تطبيق النموذج المقترح على المعامل الطبية لشركة ADAK الأمريكية . واعتمد في نمونجه على فكرة أساسية مفادها ان ارتفاع معدل العائد للمنشأة عن مثيلاتها من المنشآت التي تنتمي إلى نفس الصناعة إنما يعزى إلى الأصول الفكرية للمنشأة والتي لا تظهر في القوائم المالية . (انظر : ٢/٢/٣)

٢- دراسة (Sveiby, K.E., 1998) :

قدمت للدراسة نموذجاً لقياس أصول الملكية الفكرية بشكل إجمالي ، واعتمد النموذج على فكرة أساسية وهي المقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم المنشأة ، وفي حالة زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية يتم إرجاع مقدار الزيادة إلى أصول الملكية الفكرية . وقد تم اختبار النموذج على إحدى شركات الاستشارات الإدارية باسترالها (انظر : ١/٢/٣) . هذا ولم تحاول الدراسة توزيع القيمة الإجمالية على المكونات الفرعية للأصول الفكرية . بينما أكدت للدراسة على أهمية الإفصاح عن الأصول الفكرية في صلب القوائم المالية على النحو التالي:

- أصول فكرية غير منظورة مبوبة إلى أصول هيكلية داخلية وخارجية وأصول بشرية .
- حقوق الملكية غير المنظورة مبوبة إلى رأس المال الهيكلي ورأس المال البشري .

٣- دراسة (زغلول ، ٢٠٠٢) :

استهدفت الدراسة تقديم إطار مفاهيمي للمحاسبة عن الأصول الفكرية مع تطبيق هذا الإطار على إحدى الوحدات التنظيمية لقطاع الأعمال في مصر (الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول - موبينيل) ، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج أهمها :

- تزايد الأهمية النسبية للأصول الفكرية مقارنة بالأصول المادية الملموسة ولاسيما في الاقتصاديات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا .
- قلة الأطر المفاهيمية التي تحدد ماهية الأصول الفكرية وماهية مكوناتها الفرعية الأساسية وذلك كأسس لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها .

- قلة المؤشرات المالية وغير المالية المستخدمة في قياس أداء الأصول الفكرية ومكوناتها الفرعية الأساسية ، وتفاوت تلك المؤشرات من حيث أهميتها النسبية .
 - ان النموذج المقترح لقياس الأصول الفكرية (والذي يعتمد على نموذج Stewart في القياس الإجمالي للأصول الفكرية) يوفر أساساً حكماً لتوزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية إلى مكوناتها الفرعية الأساسية اعتماداً على بيانات قوائم الاستقصاء التي تعكس إدراكات الإدارة عن ماهية مسببات تكوين القيمة داخل منشآت الأعمال .

المحور الرابع : تناولت فيه بعض الدراسات المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مدى كفاءة وفعالية رأس المال الفكري ، ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

١- دراسة (Bornemann, M.A., et al, 1999) :

اهتمت الدراسة بتحديد قيمة رأس المال الفكري من منظور حملة الأسهم من خلال تحديد المؤشرات غير المالية التي يمكن من خلالها تقييم مدى كفاءة وفعالية المنشأة في إدارة الأصول الفكرية مقارنة بنظيراتها من المنشآت المثيلة . وقد أجريت الدراسة على عينة من أربعين شركة متنوعة النشاط بالنمسا ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها :
 - قدرة المنشآت التي تهتم بإدارة الأصول الفكرية على المنافسة وتحسين مستوى أدائها عن تلك المنشآت التي لا تعطى اهتماماً لأصولها الفكرية .
 - من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس الأصول الفكرية تلك المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيات ، النصيب الموقى ، الموارد البشرية ، ونواتج الابتكار من براءات الاختراع وغيرها .

٢- دراسة (متولى ، ٢٠٠٣) :

اهتمت الدراسة بتقديم نموذجاً وصفيًا لقياس أداء رأس المال الفكري باستخدام استراتيجية القياس المتوازن للأداء من منظور المحاسبة عن المعرفة ، ويتضمن هذا النموذج إستراتيجيات أبعاد لقياس المتوازن للأداء ودليل لمؤشرات أبعاد القياس المتوازن للأداء ، ومؤشرات لعناصر رأس المال الفكري معتمدة على مؤشرات أبعاد القياس المتوازن للأداء . وقد تناولت الدراسة تحديد ترتيب مؤشرات الأداء حسب أهميتها وخلصت الدراسة الميدانية التي طبقت على أربع شركات من شركات الأدوية بقطاع الأعمال المصري إلى عدة نتائج أهمها ان هناك صعوبات تتعلق بوضع مؤشرات تقييم أداء عناصر رأس المال الفكري في صورة مكتوبة ومن هذه الصعوبات :
 - صعوبة اختيار المؤشرات الصحيحة لتقييم أداء عناصر رأس المال الفكري .
 - صعوبة ترتيب أهمية مؤشرات تقييم أداء عناصر رأس المال الفكري .
 - صعوبة الحصول على تأكيد عال لمؤشرات تقييم عناصر رأس المال الفكري .

ومما تقدم يتضح للباحث عدة نتائج مستخلصة من الدراسات السابقة يمكن إيجازها

فيما يلي :

- ١- عدم الاتفاق حول تعريف شامل لأصول الملكية الفكرية يتناول طبيعة تلك الأصول و مكوناتها الفرعية و أسلوب قياسها ، والأطراف المستفيدة من القياس والإفصاح المحاسبي لها.
- ٢- أجمعت بعض الدراسات على ان الأصول الفكرية يتم قياسها بمقدار الفرق ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لأسهم المنشأة . ومما يؤخذ على تلك الدراسات أنها حيدت كافة العوامل التي يمكن ان تؤثر على السعر السوقى للسهم سواء تلك للعوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية أو الخارجية للمنشأة . وأرجعت مقدار الزيادة في السعر السوقى للسهم بالكامل إلى الأصول الفكرية .
- ٣- بينما أجمعت بعض الدراسات الأخرى على إمكانية تحديد قيمة الأصول الفكرية اعتماداً على فكرة ان ارتفاع معدل العائد للمنشأة عن مثيلاتها من المنشآت التي تنتمي إلى نفس الصناعة إنما يعزى إلى الأصول الفكرية للمنشأة والتي لا تظهر في القوائم المالية . وهنا أيضاً يؤخذ على تلك الدراسات أنها أرجعت الزيادة في أرباح المنشأة عن مثيلاتها إلى الأصول الفكرية فقط علماً بأنه توجد عوامل أخرى يمكن ان تؤثر على أرباح المنشأة بشكل إيجابي ولا يكون لتلك العوامل علاقة مباشرة بالأصول الفكرية كالتغير في المستوى العام والخاص للأسعار ، والشهرة المشتركة .
- ٤- لم تحاول معظم الدراسات التي عنيت بالقياس المحاسبي للأصول الفكرية البحث في إمكانية التوزيع الموضوعى للقيمة الإجمالية للأصول الفكرية على مكوناتها الفرعية ، حيث تفرقت دراسة واحدة (زغلول ، ٢٠٠٢) بإجراء عملية توزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية على مكوناتها الفرعية اعتماداً على بيانات قوائم الاستقصاء التي تعكس إدراكات الإدارة عن ماهية مسببات تكوين القيمة داخل منشآت الأعمال .
- ٥- اختلاف الآراء بشأن الإطار العام للمؤشرات المالية وغير المالية والأهمية النسبية لتلك المؤشرات ، والتي يمكن الاعتماد عليها للحكم على مدى كفاءة وفعالية الأصول الفكرية .
- ٦- أجمعت معظم الدراسات السابقة على أن الشركات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا تتجنب الإفصاح عن الأصول الفكرية (على الرغم من الأهمية النسبية لتلك الأصول بها) لصعوبة القياس المحاسبي لتلك الأصول وعدم وجود معيار محاسبي شامل يتخذ كمرشد في عملية القياس .

والدراسة الحالية في سبيلها إلى بحث إمكانية التاصيل العلمى لمفهوم الأصول الفكرية وتحديد مكوناتها الفرعية ، بالإضافة إلى بحث إمكانية تحقيق موضوعية القياس المحاسبي للأصول الفكرية بشكل إجمالي ثم توزيع القيمة الإجمالية على مكوناتها الفرعية (وذلك في ضوء حدود البحث) .

ثانياً : التأصيل العلمي لأصول الملكية الفكرية

تبدو أهمية التأصيل العلمي لمفهوم ومكونات أصول الملكية الفكرية في إمكانية البحث في سبل القياس والإفصاح المحاسبي لتلك الأصول بالقوائم المالية بما يحقق الآتي :

١- زيادة جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية والثقة فيها بواسطة كافة الطوائف المستفيدة من تلك المعلومات (المستثمرين ، الدائنين ، وغيرهم) بما يسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة بواسطة تلك الطوائف .

٢- دعم القدرة التنافسية " ففي عصرنا الحالي أصبحت البيئة التنافسية لكل من الشركات الصناعية وشركات الخدمات بعيدة إلى حد كبير عن التحدى والمواجهة ، ونتيجة لذلك تحتاج هذه الشركات إلى مختلف وأفضل المعلومات المحاسبية والتي يمكن أن يطلق عليها المعلومات الاستراتيجية ، حتى تتمكن من إنجاز سلسلة أنشطة القيمة بأسلوب مميز عن المنافسين ، ومن ثم تحقيق مزايا التنافسية ، ومن أبرز الأمثلة للمعلومات الإستراتيجية ربحية المنتجات والخدمات والعلاء ، فرص السوق وتهديدات المنافسين ، حصة السوق ، رضاء وإخلاص العملاء ، والابتكارات التكنولوجية باعتبارها العامل الحاسم في مجال اتخاذ وترشيد القرارات " (Atkinson et al., 2001 ، نقلًا عن : لوندى ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٠) .

٣- ان الأصول الفكرية تعد مصدراً ضخماً للتنوع في القيمة التنظيمية لمنشآت الأعمال وذلك من خلال مساهمة تلك الأصول بصورة جوهرية في تحقيق عدة أهداف على مستوى المنشأة وهي ؛ الاستحواذ على الابتكارات قبل المنشآت الأخرى ، تعظيم المركز الإستراتيجي (النصيب السوقى ، القيادة ، الاعتراف بالاسم) ، زيادة ولاء العملاء ، تحسين الإنتاجية ، خفض التكلفة ، وزيادة الأرباح . (زغول ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٣)

٤- تشجيع منشآت الأعمال على الاهتمام بتوجيه جزء حيوى من استثماراتها في اتجاه البحوث والتطوير و برامج التدريب طالما يتم رسملة تلك الاستثمارات - بضوابط محددة - وعدم معالجتها كتفقات إيرادية .

٥- إمكانية تقييم الأداء على مستوى المنشأة والصناعة والمستوى القومى للوقوف على مدى قدرة منشآت الأعمال على مواكبة التطورات العالمية في مجال المنافسة وعدم مخالفة الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية بشأن حماية الممتلكات الفكرية .

٦- تسهيل مهام مراقبى الحسابات حال إلزامهم بمراجعة أصول الملكية الفكرية ، وخاصة بعد بزوغ اتفاقية TRIPS وصدر القانون المصرى لحماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ . حيث أكد الباحث في بحث سابق (شاهين ، ٢٠٠٢) انه قد أن الأوان لإلزام مراقبى الحسابات في مصر بالتقرير عن نتائج مراجعة الممتلكات الفكرية لمحاولة تفادى الآثار السلبية

الناجمة عن مخالفة اتفاقيات الجات والقانون المصري من ناحية و التزاما بمعايير المراجعة المصرية والدولية بشأن التقرير عن مدى مخالفة المنشآت محل المراجعة للقوانين واللوائح والتقرير عن الاستمرارية من ناحية أخرى .

والعرض الآتى بعد يوضح إسهامات المنظمات المهنية المتخصصة والباحثين في مجال تحديد مفهوم ومكونات أصول الملكية الفكرية في سبيل إنجاز عملية التأصيل العلمى لتلك الأصول .
١/٢ تعريف أصول الملكية الفكرية :

من نافذة القول ان استقراء الفكر المحاسبى يشير إلى انه لا يوجد تعريف عام متفق عليه للأصول الفكرية . حيث أكد (Van et al.,2001) إلى ان الإطار العلمى للأصول الفكرية حتى الآن يعد في مراحل نموه الأولى Infancy حيث لم يكتمل بعد .

هذا وقد ورد تعريف أصول الملكية الفكرية في معيار المحاسبة الدولي (IAS NO.38,1998) عند تعريف الأصول غير الملموسة بأنها أصول غير نقدية - وليس لها جوهر مادي - تستخدم في الإنتاج أو توريد السلع والخدمات أو الإيجار أو غير ذلك أو لأغراض إدارية ، ويمكن تمييزها والسيطرة عليها بمعرفة المنشأة نتيجة لأحداث ماضية ، ويتوقع ان تتدفق منها منافع اقتصادية في المستقبل . وتنقسم الأصول غير الملموسة إلى نوعين ؛ الأول أصول محددة يمكن التعرف عليها Identifiable (الأصول الفكرية) ، والثانى أصول غير قابلة للتحديد Unidentifiable (الشهرة) .

كما تناول معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢ مفهوم أصول الملكية الفكرية عند تعريف الأصل غير الملموس بأنه أصل ذو طبيعة غير نقدية قابل للتحديد ، وليس له وجود مادي ويحتفظ به للاستخدام في الإنتاج أو لتوفير السلع أو الخدمات ، أو للتأجير للغير ، أو للأغراض الإدارية . ويعد أصلاً عندما تتحكم فيه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة ، ويتوقع ان تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة . وقد تتضمن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة إيرادات من بيع منتجات أو خدمات ، أو وفورات تخفيض التكاليف ، أو منافع أخرى ناتجة من استخدام المنشأة للأصل .

أما جهود الباحثين بصدد تأصيل مفهوم أصول الملكية الفكرية فقد تباينت تلك الجهود فيما بينها . حيث عرف Stewart (1997) الأصول الفكرية بأنها مجموعة المعارف المفيدة والتي تسهم في زيادة قيمة المنشأة .

بينما عرف Brooking (1997) الأصول الفكرية بأنها أصول غير ملموسة تسهم في زيادة قدرة المنشأة على أداء وظائفها . وتتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية Book Value لأصول والتزامات المنشأة ، والقيمة السوقية العادلة لها Fair Market Value .

كما عرف زغلول (٢٠٠٢) الأصول الفكرية بأنها " مجموعة القيم غير الملموسة التي يتم تحديدها موضوعياً من خلال الفرق بين القيمة السوقية لتنظيم الأعمال وقيمتها الدفترية ، كما يتم تصنيفها حكماً إلى مكوناتها الفرعية - البشرية والتنظيمية والعلاقية - طبقاً للمسيبات الأساسية للقيمة ، وذلك لاحتواء ظاهرة فجوة القياس ، وتعزيز القدرة التنظيمية على تعظيم الدخل حالاً ومستقبلاً ، وتدعيم القدرة التنافسية لتنظيم الأعمال في المدى طويل الأجل " .

ويتضح للباحث من تحليل التعريفات السابقة ما يلي :

- ١- من الأمور المسلم بها ان أصول الملكية الفكرية من الأصول غير الملموسة التي تفقد الكيان المادي الملموس ، وتستمد قيمتها من قدرتها على تحقيق المنافع الاقتصادية في المستقبل .
- ٢- ان قيمة الأصول الفكرية يمكن قياسها - من وجهة نظر البعض - على أنها الفرق بين القيمة الدفترية لأصول والتزامات المنشأة والقيمة السوقية العادلة لها (زغلول ، ٢٠٠٢ ، Brooking, A., 1997, Holland, J., 2003) ، ويرى الباحث ان مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لا يمكن إرجاعه فقط إلى الأصول الفكرية حيث تسهم العديد من العوامل الأخرى في هذا الفرق أو الفجوة - كما سيتضح فيما بعد - مثل التضخم والشهرة .
- ٣- قدرة الأصول الفكرية على دعم القدرة التنافسية من خلال ؛ تقديم منتجات جديدة ، تطوير المنتجات الحالية ، تخفيض التكاليف ، زيادة درجة ولاء العملاء .
- ٤- ان الأصول الفكرية ترتبط ارتباطاً مباشراً بكل ما من شأنه ان يحقق الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير .

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد مفهوم أصول الملكية الفكرية بأنها أصول غير ملموسة تتضمن مجموعة من الموارد التي تسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث ماضية عن طريق الملكية أو الحقوق القانونية ، ومن المتوقع ان تحقق هذه الأصول منافع اقتصادية مستقبلية تسهم في دعم القدرة التنافسية للمنشأة ، وتشتمل تلك الأصول على العنصر البشري الذي يقوم بعمليات الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير ، وما ينتج عن أداء العنصر البشري من منافع اقتصادية .

واتساقاً مع تعريف الباحث للأصول الفكرية فان ملول عبارة " الموارد التي تسيطر عليها المنشأة " توحى بإمكانية قيام المنشأة باتخاذ كافة التدابير القانونية التي تُمكن المنشأة من المحافظة على أصولها الفكرية وبصفة خاصة تلك التدابير المتعلقة بالعنصر البشري صاحب الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير (من خلال العقود المبرمة بين المنشأة والعناصر البشرية وما تتضمنه تلك العقود من مغريات مادية وجزاءات مالية) .

كما ان عبارة " ان تحقق هذه الأصول منافع اقتصادية مستقبلية " تشير إلى ان كافة الأصول الملموسة وغير الملموسة تستمد قيمتها من قوتها الإبداعية المتوقعة وهذه يصعب قياسها بالنسبة لكل نوع من أنواع تلك الأصول (ملموسة وغير ملموسة) ولا يكون للوجود المادى للأصول الملموسة أى تأثير فيما يتعلق بضمان وجود القيمة الاقتصادية للأصل ، كما ان عدم الوجود المادى لا يفرض أى قيد على توافر القيمة الاقتصادية لها . (نور ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٧١ - ٥٧٢) .

أما عبارة " العنصر البشرى الذى يقوم بعمليات الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير " فننوه إلى ان عملية القياس المحاسبى للعنصر البشرى - كأحد العناصر المكونة للأصول الفكرية - ستقتصر على تلك العناصر المميزة داخل المنشأة دون غيرها من العناصر البشرية التى لا تسهم في عمليات الإبداع والابتكار كما ان عبارة " وما ينتج عن أداء العنصر البشرى من منافع اقتصادية " تشير إلى كافة النواتج المتعلقة بالإبداع والابتكار والتحديث والتطوير مثل : براءة الاختراع ، العلامات التجارية ، التصميمات الصناعية ، أسرار الصناعة ، والعلاقات التجارية مع العملاء والموردين .

والتعريف السابق يثير التساؤل حول ماهية العناصر المكونة لأصول الملكية الفكرية ، وهذا ما يتناوله البلعث من خلال العرض التالى .

٢/٢ عناصر أصول الملكية الفكرية :

يشير الواقع المستمد من تتبع الفكر المحاسبى إلى أنه لا يوجد تصنيف علم محدد لمكونات الأصول الفكرية حتى الآن ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف الإطار المستخدم كمدخل لكل دراسة (رغول ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٥) ، حتى أن معايير المحاسبة المعنية بالقياس والتقرير عن تلك الأصول تباينت فيما بينها في هذا الشأن ويتضح ذلك من العرض التالى .

١/٢/٢ عناصر الأصول الفكرية كما وردت بمعايير المحاسبة :

يعد معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢ بعنوان " المحاسبة عن أصول غير ملموسة " من أحدث وأشمل المعايير التى تناولت مكونات أصول الملكية الفكرية . حيث ورد بالمعيار أنه غالباً ما تتفق المنشأة الموارد او تتحمل الالتزامات عند اقتناء أو تطوير أو تحسين أو المحافظة على الموارد غير الملموسة مثل المعارف العلمية أو التقنية ، أو عند تصميم وتنفيذ عمليات أو أنظمة جديدة ، ولتراخيص والملكية الفكرية ، أو المعرفة بالسوق والعلامات التجارية بما في ذلك الاسم التجارى وحقوق النشر . ومن الأمثلة الشائعة للبيود التى تتضمنها العناوين السابقة ، برمجيات الكمبيوتر وبراءات الاختراع وحقوق الطبع وأفلام الصور المتحركة وقوائم العملاء وحقوق خدمة تقديم الرهن العقارى وتراخيص صيد الأسماك، وحصص الاستيراد والامتيازات والعلاقات مع العملاء والموردين وولائهم وحصص السوق وحقوق التسويق .

كما قد يتوفر للمنشأة فريق من العاملين المهرة ، وقد تستطيع المنشأة تحديد المهارات الإضافية التي يمكن اكتسابها عن طريق التدريب والتي يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية . مع توقع المنشأة بأن يستمر فريق العاملين في تقديم مهاراتهم للمنشأة .

هذا وقد حدد معيار المحاسبة الدولي (IAS NO.38,1998) عناصر الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد (أصول الملكية الفكرية) في : براءات الاختراع ، حقوق الطبع ، العلامات التجارية ، أسماء الماركات ، قوائم العملاء ، الرخص ، حصص الواردات ، برامج الكمبيوتر ، حقوق التسويق ، سر المهنة المتخصصة ، المعرفة الفنية للعاملين ، ولاء العاملين ، ومزايا التدريب طويلة المدى .

أما مجلس معايير المحاسبة المالية FASB (Exposure Draft No201-A,1999) فقد حدد عناصر الأصول الفكرية داخل المنشأة في :

- الأصول المرتكزة على العلاقات مع العملاء Customer and/or Market-Based Assets
و/أو علاقات السوق

- الأصول المرتكزة على العقود القانونية Statutory-Based Assets

- الأصول المرتكزة على التكنولوجيا Technology-Based Assets

- الأصول المرتكزة على قوة العمل Work Force-Based Assets

- الأصول المرتكزة على السياسات التنظيمية والمالية Corporate Organizational &

Financial-Based Assets

ويتضح للباحث مما تقدم ان معايير المحاسبة - الموضحة آنفاً - قد تناولت الأصول الفكرية في ثلاثة عناصر أساسية وهي :

١- أصول الملكية الفكرية المرتكزة على نتاج الفكر البشري مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر .

٢- أصول الملكية الفكرية المرتكزة على العنصر البشري ذاته والذي يتميز بمهارات - اكتسبها عن طريق التدريب - تمكنه من الإبداع والابتكار ومن ثم تقديم المنافع الاقتصادية في المستقبل سواء تعلقت تلك المنافع بتقديم مبتكرات في مجال الإنتاج أو في مجال الخدمات أو أداء العمل داخل المنشأة .

٣- أصول الملكية الفكرية المرتكزة على العلاقات الدائمة مع العملاء والموردين واكتساب ولائهم .

٢/٢/٢ عناصر الأصول الفكرية في اتفاقية TRIPS وقانون الملكية الفكرية المصري :
أدى التصاعد المتزايد للتداخل بين المعارف التكنولوجية من جهة والأنشطة التجارية من جهة
أخرى إلى تضمين اتفاقيات الجات (والمعلقة أصلاً بالتجارة والتعريف) اتفاقية تختص بالملكية
الفكرية . وهكذا بزغت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS)
Trade-Related Intellectual Property Rights باعتبارها إحدى اتفاقيات الجات التي
وقعت في مراكش في ١٥ أبريل عام ١٩٩٤ ، وذلك في إطار اتفاقية مراكش ، والتي نشأت
بموجبها منظمة التجارة العالمية المختصة منذ أول يناير ١٩٩٥ بحماية تنفيذ اتفاقيات الجات .
(حامد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢-١٤)

وتتضمن حقوق الملكية الفكرية طبقاً لاتفاقية TRIPS ؛ حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها
، العلامات التجارية ، حماية المؤشرات الجغرافية ، التصميمات الصناعية ، براءات الاختراع ،
التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ، وحماية المعلومات السرية .
أما القانون المصري لحماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٢ (والذي يقضى باتخاذ
الإجراءات اللازمة في إطار هذا القانون لمنع حائزي الملكية الفكرية من إساءة استخدامها أو منع
الجوء إلى الممارسات التي تسفر عن تقييد غير مناسب للتجارة أو تؤثر سلباً على النقل الدولي
للتكنولوجيا) فإنه يشمل حدود الحماية لحقوق ؛ براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، التصميمات
التخطيطية للدوائر المتكاملة ، المعلومات غير المفصح عنها ، العلامات والبيانات التجارية
والمؤشرات الجغرافية ، التصميمات أو النماذج الصناعية ، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ،
والأصناف النباتية (المستنبطة في مصر أو خارجها سواء تم التوصل إليها بطريقة بيولوجية أو
غير بيولوجية) .

ويتضح مما تقدم ان اتفاقية TRIPS والقانون المصري لحماية حقوق الملكية الفكرية قد
استبعدا من عناصر الملكية الفكرية ولجبة الحماية ما يلي :

- الملكية الفكرية المرتكزة على العلاقات الدائمة مع العملاء والموردين واكتساب ولائهم .
- الملكية الفكرية المرتكزة على العنصر البشري ذاته والذي يتميز بمهارات - اكتساب معظمها عن طريق التدريب - تمكنه من الإبداع والابتكار ومن ثم تقديم المنافع الاقتصادية في المستقبل .
- وقد يعزى ذلك إلى انه عادة ما تكون قدرة المنشأة محدودة على التحكم في المنافع الاقتصادية للمستقبلية المتوقعة والناجئة عن فريق ماهر من العاملين أو عن التدريب . حيث لا تستطيع المنشأة تحقيق السيطرة الكاملة على المنافع أو ان تمنع الآخرين من السيطرة عليهم ، حيث يوجد للعاملين فرصة الانتقال إلى منشآت أخرى بمزايا أفضل ، كما انه في غيبة الحقوق القانونية للحماية أو أي أساليب أخرى للتحكم في العلاقات مع العملاء أو اكتساب ولائهم تكون المنشأة غير

قادرة على التحكم في المنافع الاقتصادية الناتجة عن علاقة العملاء وولائهم ، مما يجعل هذه البنود لا تندرج ضمن عناصر الملكية الفكرية . (معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢)

٣/٢/٢ جهود الباحثين في شأن تحديد عناصر الأصول الفكرية:

ينوه الباحث بداية إلى ان جهود الباحثين في مجال مراجعة حقوق الملكية الفكرية قد تركزت على عناصر الملكية الفكرية الواردة في الاتفاقيات الدولية أو القوانين المحلية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية. فقد تناولت العديد من الدراسات إجراءات مراجعة الممتلكات الفكرية (التالية: (Qualey,T.K., 2001 ,Garon,J.M., 2001 ,Gillespie,S.G. & Patel,R., 2002 , Limpert , B. & Samiian , A., 2002)

Patent	- براءات الاختراع
Trademark	- العلامات التجارية
Trade Dress	- الشكل التجارى
Copyright	- حقوق النشر
Trade Secret	- أسرار التجارة
Mask Work Rights	- حقوق العمل

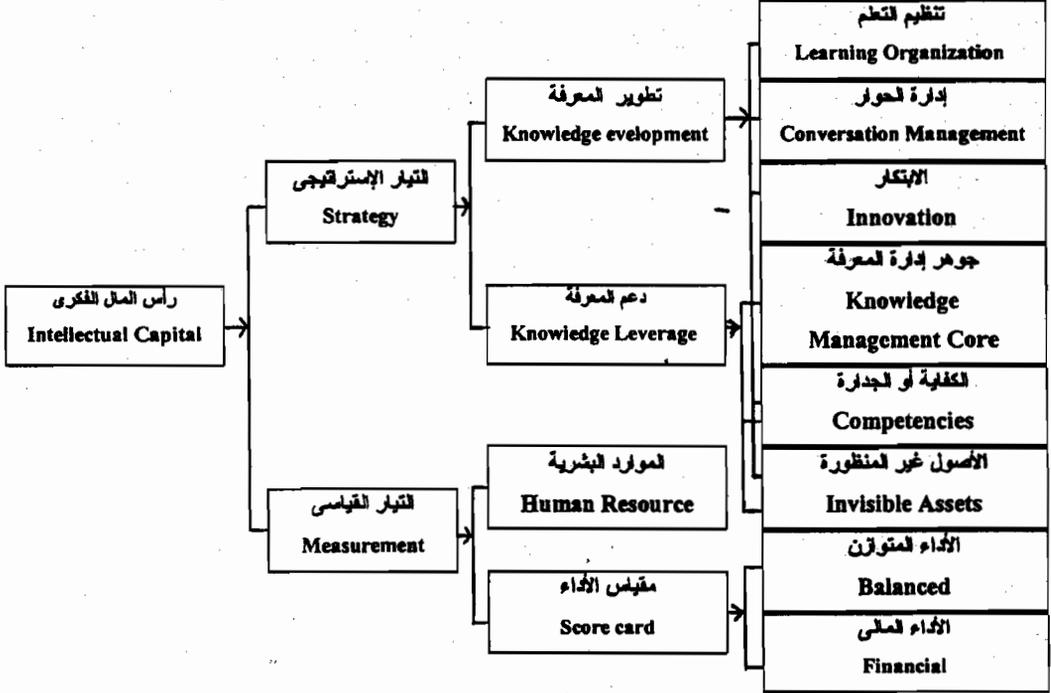
أما جهود الباحثين في مجال الفليس والإفصاح المحاسبى عن أصول الملكية الفكرية فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث حدد Brooking (1997) مكونات الأصول الفكرية في الآتى :

- الأصول السوقية Market Assets وهى التى تعطى للمنشأة قوة في تعاملاتها مع السوق مثل العلاقات التجارية وولاء العاملين .
- حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rights وهى تمثل نتاج الفكر أو العقل The Mind مثل براءات الاختراع .
- الأصول البشرية Human Assets وترتبط ببعض الأفراد داخل المنشأة ممن يتمتعون بقدرات مميزة كالمعرفة والمهارة .
- أصول البنية التحتية Infrastructure Assets وترتبط بأداء العمليات الإدارية ، ونظم تكنولوجيا المعلومات .

وتناول Roos وآخرون (1997) مكونات الأصول الفكرية من خلال تأصيل مفهوم رأس المال الفكرى عن طريق عرض منخلين متكاملين ؛ الأول يعتمد على التخطيط الإستراتيجى للاستثمار في الأصول الفكرية ، والثانى يعتمد على البحث عن المؤشرات الملائمة (مالية وغير مالية) لقياس الأصول الفكرية . ويتضح ذلك من خلال الشكل التالى رقم (١):

شكل رقم (١)

مداخل تكوين وتقييم الأصول الفكرية أو رأس المال الفكري



بينما ميز البعض الآخر بين ثلاث مكونات للأصول الفكرية وهي : (Sveiby, K.E., 1997,

Bornemann, M., & et al. , 1999)

- أصول فكرية خارجية وترتبط بالعلاقات التجارية مع العملاء والموردين .
- أصول فكرية داخلية وتشمل ؛ براءات الاختراع ، التصميمات الصناعية ، نظم تكنولوجيا المعلومات ، والأداء الإداري .

- أصول بشرية وترتبط بالقدرات المميزة للأفراد (المعرفة ، المهارة ، التطعيم ، الدوافع) حال دالهم للعمل .

وذهب فريق ثالث إلى تصنيف أصول الملكية الفكرية إلى ماليي: (Seetharaman, et al., 2002)

- الأصول البشرية التي تسعى إلى الابتكار والتجديد داخل المنشأة .
- الأصول التنظيمية وتشمل السلع والخدمات التي تمثل ناتج الجهود الإنشائية الخلاقة داخل المنشأة.

- الأصول العلائقية Relationship Assets وترتبط بالعلاقات الخاصة والمميزة بين المنشأة والأطراف الخارجية (كالعلاء والموردين) .

- الأصول الابتكارية وترتبط بإدارة أعمال المنشأة في اتجاه التطوير والتحسين المستمر لدعم القدرة التنافسية .

وقد خلصت دراسة (زغلول ، ٢٠٠٢) فيما يتعلق بمكونات الأصول الفكرية إلى ان معظم الدراسات التي تعرضت لقضية الأصول الفكرية تكاد تتفق على تصنيف تلك الأصول إلى ثلاثة مكونات أساسية هي :

- الأصول البشرية .
- الأصول التنظيمية أو أصول القدرة التنظيمية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية .
- الأصول العلاقية أو أصول القدرة التفاعلية مثل العلاقات التجارية مع العملاء والموردين .

ويرى الباحث من كل ما تقدم انه يمكن تصنيف أصول الملكية الفكرية إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

- ١- أصول الملكية الفكرية المرتكزة على الموارد البشرية داخل المنشأة التي تقوم بعملية الإبداع ، الابتكار ، التحديث ، والتطوير .
- ٢- أصول الملكية الفكرية المرتكزة على نتاج الموارد البشرية وتنقسم إلى :
 - أ- أصول يمكن حمايتها بموجب الاتفاقيات الدولية والمحلية الحالية (مثل : براءة الاختراع ، العلامات التجارية ، أسرار الصناعة ، والتصميمات الصناعية) .
 - ب- أصول لا يمكن حمايتها بموجب الاتفاقيات الدولية والمحلية الحالية (مثل العلاقات التجارية مع العملاء والموردين) .

ويبين الشكل التالي رقم (٢) تصور الباحث عن تفاصيل المجموعتين الرئيسيتين لأصول الملكية الفكرية ارتباطا بالأنشطة الرئيسية للمنشأة (البيئة الداخلية) من جهة وعلاقة المنشأة بالأطراف الخارجية (البيئة الخارجية) من جهة أخرى .

ثالثاً : تحليل ونقد نماذج القياس المحاسبى للأصول الفكرية

إذا تطرقنا إلى معايير المحاسبة الدولية والمحلية نجدها خلو من عرض نموذج محدد يسترشد به المحاسبون في مجال قياس أصول الملكية الفكرية والتقرير عنها ، ومن ثم فتحت المعايير المجال لاجتهاد الباحثين في مجال البحث عن أنسب النماذج التى يمكن من خلالها إجراء عملية القياس . وباستقراء الفكر المحاسبى الحالى نجد محدودية النماذج المقدمة لقياس أصول الملكية الفكرية . والعرض الآتى بعد يعطى صورة أوضح لما نقصده مما سبق .

١/٣ مدى إسهام معايير المحاسبة في قياس أصول الملكية الفكرية :

ان معايير قياس وتقرير الأصول الفكرية مازالت في مرحلتها الأولى التى تتسم باللبس وعدم الهيكلية (Bornemann, et al. , 1999 نقلًا عن : زغلول ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٠) .

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي (IAS NO.38., 1998) شروط الاعتراف بأصول الملكية الفكرية (الأصول غير الملموسة) من خلال مدى توافر المعايير الأساسية التالية :

- ١- إمكانية تمييز الأصول الفكرية بشكل ملحوظ عن الشهرة الناشئة عن نمج منشآت الأعمال .
- ٢- التأكد - بشكل نسبي - من قدرة الأصول الفكرية على تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة .
- ٣- إمكانية سيطرة المنشأة على المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول الفكرية ومنع الآخرين من التعدي على هذه المنافع .
- ٤- إمكانية قياس تكلفة الأصول الفكرية بشكل موثوق فيه .

وقد تناول المعيار الدولي أسس قياس تكلفة الأصول الفكرية التى تنشأ داخليا (مثل براءة الاختراع) من خلال التمييز بين مرحلتى البحوث والتطوير حيث تعالج التكاليف التى تنفق في مرحلة البحوث كمصروفات في الفترة التى تم تحمل التكاليف خلالها (أى لا يتم رسمة هذه التكاليف) . أما التكاليف التى تنفق في مرحلة التطوير (باعتبارها مرحلة أكثر تقدما من مرحلة البحوث) وكانت مستوفية لمعايير الاعتراف بالأصول الفكرية فتعالج كمصروفات رأسمالية .

وقد خلص المعيار الدولي رقم ٣٨ إلى انه ليس هناك حلا لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها نظرا لأن معظم مكونات الأصول الفكرية غير قادرة على مقابلة معايير الاعتراف بها كما وردت بالمعيار . (زغلول ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥١)

هذا وتتفق شروط الاعتراف بأصول الملكية الفكرية التى وردت بمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٣ مع نفس الشروط التى وردت بالمعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٨ بالإضافة إلى ان المعيار

المصري قد حدد تكلفة الأصول الفكرية التي تنشأ داخليا في كافة النفقات التي يمكن ان تنسب او تخصص بشكل مباشر أو التي يمكن تحميلها طبقا لاساس مقبول وثابت من أجل تكوين الأصل أو إنتاجه وإعداده للاستخدام في الغرض المعد له .

أما مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فإنه لم يأتي بأية معايير جديدة تساعد منشآت الأعمال في قياس الأصول الفكرية والتقارير عنها . وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمعالجة المحاسبية لبعض الأصول الفكرية مثل البحوث والتطوير والأسماء التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن مجلس FASB مازال يطبق المعيار رقم ٢ (SFAS 2, 1974) باعتبار ان التكاليف التي حدثت Cost Insure للأصول الفكرية (مثل البحوث والتطوير) نفقات إيرادية ولا يجب رسملتها . في حين نص المعيار رقم ٨٦ (SFAS 86, 1985) على إمكانية رسملة تكاليف تطوير برامج الحاسبات الآلية بعد وصول المنتج إلى درجة من الصلاحية التكنولوجية ، أي عندما يصبح المنتج قابلا للتطبيق مستقبلا على نحو اقتصادي ، وقد تعامل هذا المعيار مع برامج تشغيل الحاسبات الآلية التي يتم تطويرها للبيع أو التأجير إلى أطراف خارجية ، ولم يتضمن خطوطا إرشادية فيما يتعلق بالمحاسبة عن تكاليف تطوير برامج تشغيل الحاسبات الآلية للاستخدامات الداخلية واعتبرها تكاليف بحوث وتطوير تعالج كنفقات يتم تحميلها على الفترة المالية التي حدثت فيها (Dyckman, et al., 1998) نقلا عن: زغول (٢٠٠٢ ، ص ١٥١-١٥٢).

ويتضح للباحث مما تقدم ان المعايير المحاسبية لم تقدم إرشادات كافية بشأن كيفية قياس الأصول الفكرية ، بل ان المعيار الدولي رقم ٣٨ قد أكد ان هناك بعض الأصول الفكرية التي سوف تلبى بصعوبة معيار الاعتراف بها كأصول على الرغم من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها مثل الأصول الفكرية الناشئة عن المعرفة الفنية للعاملين وولاء العاملين ، ومزايا التدريب طويلة المدى . ويرجع ذلك - كما ورد بالمعيار- إلى حقيقة ان المنشأة ستجد عدم إمكانية تحقيق السيطرة الكاملة على هذه الموارد أو ان تمنع الأطراف الخارجية من السيطرة عليها ، حيث يوجد للعاملين فرصة الانتقال إلى منشآت أخرى بمزايا أفضل .

وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للمعايير المحاسبية فالأمر يستدعي إذن استقراء الفكر المحاسبي للباحثين في هذا المجال لعله يرشد إلى سبل القياس المحاسبي السليم لأصول الملكية الفكرية . والعرض التالي يوضح ذلك .

٢/٣ جهود الباحثين في مجال قياس أصول الملكية الفكرية :

باستقراء الفكر المحاسبي في مجال قياس أصول الملكية الفكرية في الواقع العملي اتضح للباحث تركيز معظم الباحثين على مدخلين أساسيين لإجراء عملية القياس هما :

- ١- مدخل القيمة السوقية للسهم .
- ٢- مدخل معدل العائد على المال المستثمر .

١/٢/٣ مدخل القيمة السوقية للسهم كأساس لقياس أصول الملكية الفكرية :

يعتمد هذا المدخل على فكرة إمكانية قياس أصول الملكية الفكرية من خلال المقارنة ما بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم المنشأة ، وفي حالة زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية يتم إرجاع مقدار الزيادة إلى أصول الملكية الفكرية .

وقد قدم (Sveiby, K.E., 1998) من خلال هذا المدخل نموذج الميزانية غير المنظورة The Invisible Balance Sheet ، وتطبق النموذج على شركة Morgan & Banks للاستثمارات الإدارية باستراليا عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٧/٦/٣٠ حيث وجد ان القيمة الدفترية لأصول الشركة ٦٦,٤ مليون دولار ومصادر تمويل هذه الأصول تشمل حقوق الملكية وتبلغ ١٥,٤ مليون دولار ، والالتزامات قصيرة وطويلة الأجل ٥١ مليون دولار . ونظرا لأن القيمة السوقية لأسهم الشركة تعادل ٢٠٠ مليون دولار وبمقارنتها بالقيمة الدفترية لصافي أصول الشركة والتي تبلغ ١٥,٤ مليون دولار يتضح ان الأصول الفكرية (التي لا تظهر في الميزانية) تعادل ١٨٤,٦ مليون دولار ويتم تمويلها عن طريق حقوق الملكية (غير المنظورة) بنفس القيمة . وقد قسم Sveiby أصول الملكية الفكرية إلى أصول بشرية وأصول هيكلية (أصول هيكلية داخلية مثل براءة الاختراع ، وأصول خارجية مثل العلاقات مع العملاء) إلا أنه لم يشير إلى طريقة توزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية على مكوناتها البشرية والهيكلية .

ومما يؤخذ على مدخل القيمة السوقية للسهم ما يلي : (زغلول ٢٠٠٢ ، ص ١٥٩-١٦٠)

- ان الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم المنشأة قد لا يكون راجعا بالكامل إلى الأصول الفكرية ، وإنما قد يكون راجعا في جزء منه إلى انخفاض القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها السوقية نتيجة الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية .

- ان هناك العديد من المتغيرات التي قد تؤثر على القيمة السوقية للسهم مثل التدخل الحكومي ، ظروف العرض ، السياسات الصناعية في الأسواق الأجنبية ، والتأثيرات السياسية التي من المحتمل ان تؤثر على إدراك المستثمرين فيما يتعلق بإمكانية تحقيق الدخل .

وهذا ما أكده معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ على أنه لا يمكن إرجاع الاختلاف بين القيمة السوقية للمنشأة والقيمة الدفترية لصافي الأصول غير الملموسة فقط فهناك العديد من العوامل التي تؤثر في قيمة المنشأة بخلاف الأصول غير الملموسة .

هذا بالإضافة إلى ان نموذج Sveiby اعتمد على المعلومات الرئيسية الواردة بالميزانية عن عام واحد وهنا يكمن الخطر حيث انه من المفضل دائما أخذ سلسلة زمنية طويلة نسبياً وإيجاد المتوسط لها لمحاولة تفادي الآثار الناجمة عن أى ظروف غير عادية تمر بها المنشأة أو أى متغيرات قد تؤثر بشكل كبير على أسعار أسهم المنشأة بالارتفاع بشكل غير صحيح . علماً بأنه في حالة الاعتماد على سلسلة زمنية " يتم قياس القيمة السوقية للمنشأة على أساس متوسط القيمة السوقية للسهم خلال مدى زمني معين مضروباً في عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال المدفوع ، ويتم حساب متوسط القيمة السوقية للسهم عن طريق قسمة قيمة التداول للأسهم خلال فترة زمنية معينة على كمية التداول لنفس الأسهم خلال نفس الفترة الزمنية " . (زغلول ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٩)

ويرى الباحث انه يمكن تحسين النتائج المتعلقة بهذا المدخل إذا تم مراعاة المآخذ المرتبطة به ، فمن ناحية يمكن تعديل القيمة الدفترية لأسهم المنشأة من خلال الأخذ في الحسبان أثر التغير العام والخاص للأسعار على قيم أصول المنشأة (الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الاستبدالية) وإعادة تقييم الأصول ، ومن ناحية أخرى بحث إمكانية تحديد كافة العوامل التي يمكن ان يكون لها تأثير على سعر السهم في سوق الأوراق المالية ولا ترتبط مباشرة بأنشطة المنشأة وقدرتها على المنافسة على أن يتم استبعاد أثر هذه العوامل من قيمة سعر السهم وصولاً إلى القيمة الحقيقية له في السوق .

٢/٢/٣ مدخل معدل العائد على المال المستثمر كأساس لقياس أصول الملكية الفكرية :

يعتمد هذا المدخل على فكرة ان ارتفاع معدل العائد للمنشأة عن مثيلاتها من المنشآت التي تنتمي إلى نفس الصناعة إنما يعزى إلى الأصول الفكرية للمنشأة والتي لا تظهر في القوائم المالية . وقد قدم Stewart (1997) من خلال هذا المدخل نموذج لقياس إجمالي قيمة الأصول الفكرية وطبق نموذجه على المعامل الطبية لشركة ADAK الأمريكية . حيث اعتمد في تنفيذه لخطوات النموذج على القوائم المالية للشركة عن ثلاث سنوات ماضية حتى يمكن إظهار قيمة أصول الملكية الفكرية للشركة في العام التالي ، وتمر عملية القياس وفقاً للنموذج الذي اقترحه بالخطوات الموضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (١)

خطوات قياس الأصول الفكرية وفقا لنموذج Stewart

قيمة المتغير (ولار)	متغيرات النموذج
١٨٠٣٣	١- متوسط الدخل قبل الضرائب
١٤٨٢٤٣	٢- متوسط قيمة الأصول الملموسة (أو حقوق الملكية)
%١٢,٢	٣- معدل العائد على الأصول
%٨,٩	(متوسط الدخل قبل الضرائب / متوسط قيمة الأصول)
	٤- متوسط معدل العائد للصناعة التي تنتمي لها الشركة عن نفس الفترة الزمنية .
١٣١٩٤	٥- عائد الأصول الملموسة طبقا لمعدل عائد الصناعة
	(متوسط معدل عائد الصناعة × متوسط الأصول الملموسة)
٤٨٣٩	٦- صافي الدخل المتبقى (١) - (٥)
٣١٩٤	٧- صافي الدخل المتبقى بعد الضرائب
%٧,٥	٨- متوسط تكلفة رأس المال
٤٢٥٨٧	٩- قيمة أصول الملكية الفكرية (٧) ÷ (٨)

ولم يتناول Stewart في دراسته كيفية توزيع قيمة أصول الملكية الفكرية على مكوناتها الفرعية ، وهذا ما حاولت دراسة (زغلون ، ٢٠٠٢) ان تقوم به اعتمادا على نموذج Stewart ، حيث افترضت الدراسة إمكانية التوزيع الكمي للقيمة الإجمالية للأصول الفكرية على مكوناتها الأساسية الثلاثة (أصول فكرية بشرية ، أصول فكرية تنظيمية ، أصول فكرية علاقية) من خلال تعيين الأوزان النسبية لمكونات الأصول الفكرية بواسطة الإدارة العليا بناء على الخبرة والفهم لمسببات تكوين القيمة داخل المنشأة . وقد اعتمدت الدراسة على قائمة الاستقصاء - حال توزيع القيمة الإجمالية لأصول الملكية الفكرية على مكوناتها - للحصول على إدراكات المسؤولين الماليين بالشركة محل التطبيق عن الأهمية النسبية التي يلعبها كل أصل (مسبب قيمة) كأساس لإجراء هذا التوزيع . وكان المبرر الوحيد لإجراء التوزيع بهذا الأسلوب ان الاعتماد على الحكم الشخصي في تحديد قيمة المكونات الأساسية للأصول الفكرية لا تمثل نقطة ضعف في هذا الصدد حيث يتم الاعتماد على الحكم الشخصي الفني المبني على الخبرة في الفكر المحاسبي في مواقف كثيرة مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وتقدير المخصصات المختلفة .

ويرى الباحث ان نموذج Stewart يشوبه بعض أوجه القصور والتي من بينها ما يلي:

- اعتمد النموذج على صافي الدخل الفعلي للمنشأة قبل خصم الضريبة وكان الأولى ان يتم تحديد صافي الدخل المرتبط بالنشاط العادي فقط وان يتم استبعاد الإيرادات والأرباح وكذلك المصروفات والخسائر غير العادية (أي التي لا ترتبط بالنشاط العادي للمنشأة) .
- افترض النموذج ان صافي الدخل المتبقى أو الزائد يرجع بالكامل إلى الأصول الفكرية (باعتبارها العامل الأوحد المتسبب في هذا الدخل) ، ويتساءل الباحث عن مصير الشهرة المشتراة والتي تسهم بشكل نسبي في تحقيق صافي الدخل المتبقى بالإضافة إلى آثار التغير في المستوى العام والخاص لأسعار السلع والخدمات على صافي الدخل المحقق .
- وعلى الرغم من أوجه القصور التي تشوب نموذج Stewart إلا ان الباحث يرى ان هذا النموذج يمكن من خلاله تحقيق نتائج إيجابية في مجال قياس أصول الملكية الفكرية بشرط تلافى أوجه القصور الموضحة عليه .

وفي مجال المفاضلة بين نموذج Sveiby ونموذج Stewart عرضت دراسة (زغلول ، ٢٠٠٢) نتائج تطبيق كلا النموذجين على إحدى الشركات المصرية (عن مدى زمني قوامه ثلاث سنوات) ، حيث توصلت الدراسة إلى ان إجمالي قيمة الأصول الفكرية للشركة طبقاً لمدخل القيمة السوقية للسهم تعادل ٧١٨٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري ، وطبقاً لمدخل معدل العائد تعادل ٧١٩٥٢٢٥٨٦ جنيه مصري . وقد خلصت الدراسة إلى ان هناك تفاوتاً كبيراً بين المدخلين ، واقترحت الدراسة الاعتماد على مدخل معدل العائد كأسلوب للقياس حيث يتم تقويم الأصول الفكرية بمقدار ٧١٩٥٢٢٥٨٦ جنيه مصري (القيمة الأقل) انطلاقاً من مفهوم الحيطة والحذر .

ويتساءل الباحث عن قيمة أصول الملكية الفكرية وفقاً لمدخل معدل العائد لو تم تلافى أوجه القصور في نموذج Stewart . وهذا ما يحاول الباحث الإجابة عليه من خلال عرض النموذج المقترح التالي والذي يعتمد في بعض جوانبه على نفس الأسس التي قدمها Stewart ولكن بعد تلافى أوجه القصور المحددة آنفاً .

رابعاً : نموذج مقترح للقياس المحاسبي للأصول الفكرية

١/٤ استراتيجية تطبيق النموذج - تصور فكري عام :

تقوم فكرة النموذج الذي يقترحه الباحث على مجموعة الحقائق التالية :

١/١/٤ ان ارتفاع معدل العائد على المال المستثمر للمنشأة عن معدل العائد السائد في

الصناعة إنما يعزى إلى مجموعة من العناصر - تتكامل فيما بينها - أهمها ما يلي :

١- التغيير في المستوى العام والخاص لأسعار السلع والخدمات :

فقد أكد معيار المحاسبة الدولي (IAS No.15,1983) بعنوان " المعلومات التي تعكس

آثار التغييرات في الأسعار " ان الأسعار تتغير على مر الزمن نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية

نوعية أو عامة . والعوامل النوعية مثل التغييرات في الطلب والعرض والتغيرات التقنية التي قد

تؤدي إلى زيادة أسعار سلعة أو خدمة ما بصورة كبيرة وبمعزل عن أسعار السلع والخدمات ،

وبالإضافة إلى ذلك فإن العوامل العامة قد تؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار ومن ثم في

القوة الشرائية العامة للنقود . وهكذا يجب ان يؤخذ في الحسبان أثر التغييرات في الأسعار النوعية

للسلع والخدمات من جهة ، وأثر التغيير في المستوى العام للأسعار من جهة أخرى .

٢- الشهرة المشتراه :

حدد معيار المحاسبة الدولي (IAS NO.22,1998) المقصود من الشهرة التجارية المشتراه

بأنها الزيادة في تكلفة التملك المعالج محاسبياً بواسطة طريقة الشراء عن القيمة العادلة للأصول

الصافية . وبمعنى آخر الزيادة في سعر الشراء المدفوع في عملية اندماج أعمال عن القيمة العادلة

للأصول الصافية التي يمكن التعرف عليها والتي تم الحصول عليها ، ومن المفترض أنه عندما

تدفع منشأة مشتريه هذا الثمن الزائد ، ترى قيمة تتجاوز قيمة الأصول المادية والأصول المعنوية

الممكن التعرف عليها ، وإلا ما كانت الصفقة انجزت بمثل هذه الشروط . ويتم الإقرار بالشهرة

التجارية الناشئة عن عمليات الشراء كأصل ثم يتم استهلاكها على مدى عمر انتاجي لا يتعدى ٢٠

عاما ، مالم يكن هناك مبرر لأن يكون العمر أطول من ذلك . (حماد ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٢)

٣- أصول الملكية الفكرية :

من نافذة القول ان الأصول الفكرية تتضمن :

- الأصول الفكرية المرتكزة على الموارد البشرية داخل المنشأة والتي تقوم بعمليات الإبداع

والابتكار والتحديث والتطوير .

- الأصول الفكرية المرتكزة على نتاج الموارد البشرية مثل ؛ براءات الاختراع ، العلامات التجارية

، التصميمات الصناعية ، أسرار الصناعة ، والعلاقات التجارية مع العملاء والموردين .

ومما لا شك فيه ان الأصول الفكرية تعد العامل المتحكم الأساسي في تحقيق طفرة في الأرباح تفوق ما تحققه المنشآت المثلثة (التي تفتقد عنصر الأصول الفكرية) من أرباح . فالأصول الفكرية هي " الأساس في زيادة الكفاءة وتحسين الجودة وخفض التكلفة وزيادة درجة التنوع في المنتجات والخدمات الإنتاجية والتسويقية والإدارية والتمويلية ، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين الميزة التنافسية ويدعم القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المحلية والدولية " . (زغلول ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣١)

٢/١/٤ ان الأصول الفكرية يتم اكتسابها وتميئتها - في معظم الأحوال - داخليا من خلال أنشطة البحوث والتطوير والتدريب واجتذاب الكفاءات ذات الجدارة الإدارية والفنية القادرة على الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير . وعلى الرغم من الأهمية النسبية لما تحمله المنشأة من نفقات خاصة بأنشطة البحوث والتطوير والتدريب واجتذاب الكفاءات الإدارية والفنية إلا ان معايير المحاسبة الدولية والمحلية لا تعترف برسمة تلك النفقات وإنما تنظر إليها كنفقات إيرادية . حيث يلاحظ ان المعالجة المحاسبية لتكاليف البحوث والتطوير كما جاء في المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٣) تتفق تماما مع ما ورد بالمعيار الدولي للمحاسبة رقم (٣٨) ، فقد عالج المعيار المصرى تكاليف البحوث كمصروفات في الفترة التي تم تحمل التكاليف خلالها ولا يجب إثباتها كأصل لفترات لاحقة . وإذا صرفت نفقات في مرحلة التطوير وكانت مستوفية معايير الاعتراف بالأصل غير الملموس ، فان هذه التكاليف يجب ان ترسل ، ومع هذا فانه ما ان تستنفذ هذه التكاليف خلال مرحلة التطوير فانه لا يمكن رسمتها بعدئذ .

ويرى الباحث ضرورة إعادة النظر في المعالجة المحاسبية لتكاليف البحوث والتطوير ، وذلك برسمة كافة التكاليف المترتبة على أعمال البحوث والتطوير وذلك للاعتبارات التالية : (راجع بالتفصيل : الجوهري ، ١٩٨٥ ، شتا ، ١٩٩٨)

١- تباينت وجهات النظر حول المعالجة المحاسبية لتكاليف أنشطة البحوث والتطوير ، وتبلورت وجهات النظر في مدخلين : أولهما مدخل المصروفات ، وثانيهما مدخل الرسمة ولكل مدخل منهما حججه ومبرراته وآثاره المتعددة . إلا ان مدخل الرسمة يمثل قاعدة محاسبية أكثر ملاءمة من مدخل المصروفات في معظم الحالات والظروف . ويجب على المنشأة ان تطبق سياسة ثابتة لرسمة هذه التكاليف ، مع تطبيق هذه السياسة المحاسبية بصورة مستمرة تتصف بالثبات من فترة مالية إلى أخرى .

٢- ان تطبيق مدخل المصروفات يؤدي إلى عدم مراعاة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأهمها؛ مبدأ المقابلة ، الأهمية النسبية ، الموضوعية ، والتكلفة التاريخية . فلقد أكدت نتائج الأبحاث التجريبية وجود علاقة قوية بين الأرباح المستقبلية وتكاليف البحوث والتطوير لأن

المنشآت تنفق على نشاط البحوث والتطوير من أجل زيادة الإيرادات في المستقبل ومن ثم فهناك علاقة بين النفقات الحالية والإيرادات المستقبلية مما يستوجب معه تأجيل هذه النفقات حتى تتحقق عنها إيرادات وهنا يمكن مقابلة الإيرادات بالنفقات . هذا بالإضافة إلى عدم حفز الإدارة العليا للمنشأة لتوجيه جزء من استثماراتها نحو تدعيم نشاط البحوث والتطوير مما يفقدها كافة الأهداف المرجوة من هذا النشاط .

٣- ان تطبيق مدخل الرسملة يؤدي إلى ان تظهر التقارير والقوائم المالية قيماً أكبر للأصول وحقوق الملكية وصافى الدخل (في الظروف العادية) أكبر من المنشآت المماثلة التي تطبق مدخل المصروفات . بالإضافة إلى التمشي مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، ومساعدة المستثمرين والمحللون الماليون في التنبؤ بعائد الاستثمار .

٤- ان رسملة تكاليف البحوث والتطوير تتفق مع تعريف الأصل الذي يتمثل في المنافع الاقتصادية المستقبلية ولا يقلل من ذلك عدم التأكد الذي تنسم به المنافع المستقبلية من نشاط البحوث والتطوير ، وذلك لأنها ليست سمة خاصة بها وحدها وإنما يشترك معها في هذه الصفة معظم أصول المنشأة ولكن بدرجات متفاوتة ، ونظراً لأن المنشأة توجه استثماراتها في عدة مشروعات أبحاث فإن درجة عدم التأكد من المنافع المستقبلية تقل بدرجة كبيرة .

هذا ويشترط لرسملة كل التكاليف الخاصة بأعمال البحوث والتطوير أو تأجيلها حتى يتم مقابلتها بالإيرادات الناتجة عنها ما يلي : (الجوهرى ، ١٩٨٥ ، ص ٢٤٠ - ٢٤١)

- ان لا يبدأ العمل في البحث إلا بعد دراسة فنية وتجارية لاحتمالات نجاحه .
- ان يكون مشروع البحث محدداً ومعرفةً تعريفاً واضحاً .
- ان يتم فصل وقياس نفقات كل مشروع بحثى على حدة .
- ان تفوق الإيرادات المتوقعة من مشروعات الأبحاث النفقات المقدرة لها .
- عمل تقييم دورى لمجهودات الأبحاث ونتائجها .
- ان يتوقف العمل في الأبحاث التي يتضح عدم جدواها وفي هذه الحالة فإن تكلفتها تحمل بالكامل على إيرادات السنة التي يتم فيها اكتشاف فشل البحث وعدم الاستمرار فيه .

ويضيف الباحث إلى ما تقدم ضرورة رسملة التكاليف المتعلقة بالبرامج التدريبية الخاصة بتكوين وتنمية المهارات الرئيسية التي تتمى القدرة على الإبداع والابتكار (تدريب داخلي أو خارجي) ، والتكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل تفعيل العلاقات التجارية بينها وبين العملاء والموردين والمحافظة على تلك العلاقات ، وذلك لتشجيع الإدارة العليا دائماً على الاهتمام بهذه المجالات الحيوية التي تدعم القدرة التنافسية .

وعلى الرغم من أفضلية مدخل الرسملة لكافة التكاليف المذكورة آنفا إلى ان هناك مشكلة حقيقية ستترتب على ذلك وهي تلك المتعلقة بتحديد وعاء الضريبة على دخل المنشأة . وذلك انه في حالة الرسملة ستزيد الضريبة المقررة نتيجة زيادة دخل المنشأة (الناجم عن رسملة التكاليف وعدم خصمها من الإيراد) . ويقترح الباحث في هذه الحالة إجراء التسويات اللازمة بخصم تكاليف البحوث والتطوير غير الرسملة وتكاليف البرامج التدريبية وتفعيل العلاقات التجارية من الدخل الخاضع للضريبة بالإضافة إلى عدم إجراء توزيعات أرباح على ذات المبلغ من الأرباح حيث يتم تجنب جزء من صافي دخل المنشأة كاحتياطي لتدعيم الإبداع والابتكار والتطوير والتحديث .

٣/١/٤ آثار معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) مشكلة مدى إمكانية الاعتراف بالشهرة المكتسبة داخليا **Internally Generated Goodwill** . حيث أكد المعيار المصرى (وهو ما يتفق مع المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٨) عدم الاعتراف بالشهرة المكتسبة داخليا لأنها لا تستوفى معايير الاعتراف المتعلقة بإثبات الشهرة والتي تتضمن ؛ القياس الموثوق به للتكلفة ، الافتقار إلى التحديد المنفصل عن الموارد الأخرى ، والسيطرة والتحكم فيه من جانب المنشأة .

ويتفق الباحث مع حقيقة عدم الاعتراف بالشهرة المكتسبة داخليا كأصل من الأصول غير الملموسة حيث ان الشهرة - في هذه الحالة - هي في الأساس نتاج الأصول الفكرية بصفة رئيسية. حيث يكاد يتفق المحاسبون (لطفى ، ١٩٩٩ ، ص ٦٦ - ٦٧) على ان الشهرة المكتسبة تنشأ في منشآت الأعمال من خلال مجموعة متكاملة من العوامل والمقومات أبرزها ؛ ما تتمتع به المنشأة من مميزات ومقومات خاصة لا تتوفر في المنشآت المماثلة الأخرى مثل المهارات الإدارية والفنية والتسويقية والمالية العالية ، والسمعة الطيبة والثقة المتبادلة بين المنشأة من جهة والعلاء والدائنين والمستثمرين من جهة أخرى ، وما يترتب على ذلك من تملك المنشأة لبعض الأصول كبراءات الاختراع والعلامات التجارية وحق استخدام التراخيص بتصنيع أو بيع أو تقديم خدمات والعلاقات التجارية الوثيقة مع العملاء وغيرها ، وان هذه الأصول غير الملموسة هي السبب في اكتساب الشهرة للمنشأة . وتعتبر تلك الشهرة عن مقدرة المنشأة على تحقيق أرباح زائدة تفوق المعدل العادى للعائد على المال المستثمر فى هذا النوع من النشاط .

وهذا ما أكده أيضا Seetharaman وآخرون (٢٠٠٢) بان المداخل المحاسبية التقليدية القائمة على أساس الصفقات **Transactions** لا تعمل جيدا فيما يتعلق بالأصول الفكرية ، ولعل هذا هو السبب الرئيسى لظهور قيم ضخمة للشهرة في حالات الاستحواذ أو الاندماج والتي تمثل في الواقع أصولا فكرية ، مع عدم وجود أى محاولات جادة للفهم الحقيقى لما يحتويه هذا الرقم الضخم للشهرة . (نقلًا عن : زغلول ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٣)

ومع ذلك يؤكد نور (٢٠٠٠، ص ٥٩٢) ان الشهرة التجارية يكون لها وجود ويعترف بها داخليا إذا كان من المستحيل تتبع وتمييز جميع مصادر القوة الإبرادية للمنشأة على أصول معينة .
أى انه بعد تحديد جميع الأصول الملموسة وغير الملموسة غير المدرجة في الميزانية . والتي تشرح جزء من الفرق بين قيمة المنشأة ككل ومجموع قيم الأصول المختلفة ، فان الجزء الباقي من هذا الفرق لا بد وان يكون هو القيمة المقدرة للشهرة .

٢/٤ إجراءات النموذج المقترح لقياس الأصول الفكرية :

إذا كان ما تقدم يبين مجموعة الحقائق التي يبني عليها نموذج القياس المحاسبي للأصول الفكرية ، فانه تحقيقا للفائدة يمكن إجمال ما تقدم في إطار من إجراءات العمل لتطبيق النموذج المقترح لقياس الأصول الفكرية (يفضل ان يعتمد النموذج على بيانات سلسلة زمنية تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات) على النحو المبين فيما يلي :

١- تحديد متوسط صافى دخل النشاط العادى للمنشأة:

حيث يجب فصل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أحداث أو معاملات تختلف بشكل واضح عن الأنشطة العادية للمنشأة ومن غير المتوقع تكرار حدوثها بصفة دورية أو منتظمة . ومن ثم يتم تحييد أثارها على الدخل الزائد الذى تحققه المنشأة عن نظيراتها من المنشآت .

٢- تحديد متوسط صافى الدخل المعدل للنشاط العادى :

ان ما يقصده الباحث من صافى الدخل المعدل هو رسملة كافة تكاليف البحوث والتطوير، وتكاليف البرامج التدريبية الخاصة بتكوين وتنمية المهارات المرتبطة بالإبداع والابتكار والتحديث والتطوير ، وكذلك التكاليف التسويقية المعنية بتفعيل العلاقات التجارية مع العملاء والموردين . ان رسملة هذه التكاليف سيترتب عليه إضافتها إلى صافى دخل المنشأة (حيث أنه قد سبق وخصمت هذه التكاليف من الإيراد في الفترة التي حدثت فيها) .

٣- تحديد متوسط صافى الدخل للمنشأة وفقا لمعدل عائد الصناعة التي تنتمي إليها :

ان الهدف من ذلك هو تحديد مقدار صافى الدخل الزائد الذى تحققه المنشأة عن المعدلات الطبيعية السائدة في الصناعة عموما . وتجدر الإشارة إلى ان معدل عائد الصناعة هو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات - الناجحة - التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن سلسلة زمنية محددة .

٤- تحديد متوسط صافى الدخل الزائد الذى تحققه المنشأة عن المعدل الطبيعى السائد في الصناعة:

ويتحدد مقدار الدخل الزائد بمقدار الفرق ما بين صافى الدخل الذى حققته المنشأة وصافى الدخل المحقق للمنشأة وفقا لمعدل عائد الصناعة (يفترض في هذه الحالة ان المعدل المحقق بواسطة المنشأة أعلى من معدل العائد في الصناعة) . وقد سبق للباحث ان أشار إلى ان صافى الدخل الزائد المحقق بواسطة المنشأة يتحدد بمصادره في مجموعة من العوامل أهمها ما يلى :

- التغير في المستوى العام والخاص لأسعار السلع .
- الشهرة المشترية .
- الأصول الفكرية .

٥- تحديد متوسط الدخل الزائد المرتبط بالتغير في المستوى العام والخاص للأسعار :

حيث يتم تحديد ذلك الجزء من الدخل الزائد الناجم عن التغير في الأسعار النوعية للسلع والخدمات من جهة ، والتغير في المستوى العام للأسعار من جهة أخرى .

هذا ويتم معالجة آثار التغير في المستوى العام والخاص للأسعار من خلال استخدام الأرقام القياسية العلمية والخاصة . ونظرا لتنوع الأرقام القياسية التى يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن فقد أصدر مجلس معيار المحاسبة المالية FASB عام ١٩٧٩ التوصية رقم (٣٣) التى توصى باستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بدلا من الرقم القياسى للنتائج القومى . وأكد سالم (١٩٩٦ ، ص ٧٤ - ٧٥) ان الرقم القياسى لأسعار مستهلكى الحضر أفضل الأرقام القياسية التى تناسب الظروف المصرية لكونه يعكس بدرجة تقريبية للتغير في نفقات المعيشة للأطراف المستفيدة بالمعلومات المحاسبية ، في حين يؤخذ على الرقم القياسى لأسعار مستهلكى الريف ، ضعف الرقابة المعرية بالريف عنها بالمدن ، كما ان النفقات المعيشية بالريف لا تعبر عن نفقات معيشة فئات المستفيدين من المعلومات المحاسبية .

٦- تحديد متوسط الدخل الزائد المرتبط بالشهرة المشترية :

سبق ان نوه الباحث إلى ان الشهرة المشترية هي أحد أهم العوامل التى تتسبب في تحقيق الدخل الزائد للمنشأة ومن ثم يجب تحديد ما تسهم به الشهرة في هذا الدخل . وقد أكد (الباز ، ١٩٩٤ ، ص ١٤٧) إمكانية قياس الأرباح الزائدة التى تحققها الشهرة المشترية وذلك وفقا للخطوات التالية :

أ- تحديد أكبر أرباح غير عادية محققة من حيازة الشهرة المشتراه ، واعتبار سنة تحقيق هذه الأرباح هي السنة الأولى لبدء احتساب القسط المتناقص لهذه الأرباح غير العادية وباستخدام نفس معدل إهلاك الشهرة المشتراه .

ب- تحديد مجموع الأقساط المتناقصة للأرباح غير العادية المتعلقة بالشهرة المشتراه في كل سنة من سنوات السلسلة المحاسبية .

ج- تحديد قيمة الأرباح غير العادية المتناقصة للشهرة المشتراه في كل سنة من سنوات السلسلة المحاسبية عن طريق طرح قيمة (ب) من قيمة (أ) ، وذلك مثل تحديد القيمة المتناقصة للأصل الثابت في حالة إهلاكه بطريقة القسط المتناقص تماما .

د- تحديد قيمة الأرباح غير العادية للشهرة المشتراه في كل سنة من السلسلة المحاسبية وتعادل أكبر قيمة للأرباح غير العادية للشهرة المشتراه في سنة تحقيقها مخصوما منها مجمع الأقساط المتناقصة لهذه الأرباح غير العادية في سنة القياس .

٧- تحديد متوسط الدخل الزائد المرتبط بأصول الملكية الفكرية :

ويتم تحديد ذلك المتوسط من خلال طرح مجموع متوسط الدخل الزائد المرتبط بالتغير في المستوى العام والخاص للأسعار ومتوسط الدخل الزائد المرتبط بالشهرة المشتراه ، من متوسط صافي الدخل الزائد الذي تحققه المنشأة عن المعدل الطبيعي السائد في الصناعة .

٨- تحديد القيمة الإجمالية لأصول الملكية الفكرية :

يتم رسملة الدخل الزائد المرتبط بأصول الملكية الفكرية للحصول على القيمة الحالية لذلك الدخل والذي يمثل - في نفس الوقت - القيمة المقدرة للأصول الفكرية . وتتم عملية الرسملة باستخدام معدل الخصم المناسب وهو تكلفة رأس المال نظرا لأهمية " مفهوم تكلفة رأس المال كأحد المتغيرات الأساسية والهامة المستخدمة في معظم نماذج ترشيد القرارات الاستثمارية وتقييم المشروعات في عالمنا المعاصر في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة حيث تمثل تكلفة رأس المال الفعلية والضمنية في معظم الأحوال حجر الزاوية الذي يتم بمقتضاه الموافقة أو عدم الموافقة على استثمار معين بالإضافة إلى اعتبارها أساسا لتقييم المشروعات القائمة " (شعبان ، ١٩٩١ ، ص ٧٥)

ويتم تحديد القيمة الإجمالية لأصول الفكرية بقسمة متوسط الدخل الزائد المرتبط بأصول الملكية الفكرية على متوسط تكلفة رأس المال .

ولقياس متوسط تكلفة رأس المال داخل المنشأة فان هناك مدخلين أساسيين هما مدخل التكلفة الحدية لرأس المال ومدخل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ، ويعتبر الأخير هو المدخل الشائع

الاستخدام في الفكر المحاسبي ويتم حساب معدل تكلفة رأس المال بموجبه بضرب النسب المختلفة لمصادر التمويل داخل المنشأة - مقومة بالمعنى الموقى - في التكلفة الحالية لكل مصدر من هذه المصادر . (شعبان ، ١٩٩١ ، ص ٨٠)

وأكد Gordon (1976 نقلا عن : شعبان ، ١٩٩١ ، ص ٨١) على ان مدخل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال يفضل استخدامه في الفكر المحاسبي لأنه يحافظ على تعظيم القيمة السوقية للمنشأة حيث تصل المنشأة باستخدامه إلى هيكل التمويل الأمثل الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية لرأس المال مع متوسط التكلفة بافتراض ان السوق التي تعمل فيه المنشأة سوق كفاء Efficient Market ولا يترتب على توفير الموارد المالية أية عمولات خاصة بلوسطاء Transaction Costs .

٩- توزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية على مكوناتها الفرعية :

بعد ان تم تحديد القيمة الإجمالية لأصول الملكية الفكرية بثور التساؤل بشأن مدى إمكانية توزيع القيمة الإجمالية على المكونات الفرعية للأصول الفكرية . وقد سبق ان نوه الباحث إلى تفرد دراسة واحدة (في حدود علم الباحث) ببلجراء عملية توزيع القيمة الإجمالية على المكونات الفرعية للأصول الفكرية اعتمادا على بيانات قوائم الاستقصاء التي تعكس إدراكات الإدارة عن ماهية مسببات تكوين القيمة داخل منشآت الأعمال (زغلول ، ٢٠٠٢) . ولا يخفى ما لأسلوب الاستقصاء من أوجه قصور بما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الاعتماد عليه في إجراء عملية توزيع القيمة الإجمالية لأصول الملكية الفكرية على مكوناتها الفرعية .

لذا يقترح الباحث إجراء عملية توزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية على مكوناتها الفرعية

وفقا لما يلي :

١/٩ تحديد المكونات الفرعية للأصول الفكرية (انظر : ٣/٢/٢)

٢/٩ تحديد كافة النفقات (المباشرة وغير المباشرة) التي تتحملها المنشأة لكل مكون من مكونات الأصول الفكرية . وعلى سبيل المثال :

أ- الأصول الفكرية للموارد البشرية ويخصها من عناصر التكاليف ؛ المرتبات ، الأجور ، المكافآت ، الحوافز ، ومصروفات التدريب المرتبطة بالأفراد أو الكوادر التي تتصف بالقدرة على الابتكار والتطوير (وخاصة في أنشطة البحوث والتطوير والنشاط التسويقي) .

ب- الأصول الفكرية التي تخضع للحماية القانونية مثل براءات الاختراع ويخصها من عناصر التكاليف كافة التكاليف المرتبطة بنشاط البحث والتطوير المرسمة وغير المرسمة (عدا المدفوع

للأفراد) ، ومن أمثلة للتكاليف المرسلة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢ وهي :

* النفقات الخاصة بالموارد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في إنتاج الأصل غير الملموس .

* أى نفقات تنسب مباشرة لإنتاج الأصل مثل الرسوم الخاصة بتسجيل الحقوق للقانونية والتراخيص التي يتم استخدامها في إنتاج الأصل .

* المصروفات غير المباشرة التي تعد ضرورية لإنتاج الأصل والتي يمكن تحميلها على الأصل وفقا لأساس مقبول وثابت .

ج- الأصول الفكرية التي لا تخضع للحماية القانونية مثل العلاقات التجارية مع العملاء وبخاصة من عناصر التكاليف كافة التكاليف التي تتحملها الشركة في سبيل المحافظة على عملائها وتفعيل العلاقات التجارية معهم .

٣/٩ تحديد الأوزان الترجيحية (النسبية) للمكونات الفرعية للأصول الفكرية بناء على إجمالي عناصر التكاليف التي تخص كل مكون .

٤/٩ توزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية على المكونات الفرعية لتلك الأصول وفقا للأوزان الترجيحية (النسبية) .

وإذا كان ما تقدم يوضح إجراءات النموذج المقترح للقياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية فإنه إجمالاً للفائدة تبدو أهمية القيام بالدراسة التطبيقية لاختبار مدى صحة فروض البحث . وهذا ما يوضحه العرض التالي .

خامساً : الدراسة التطبيقية المعنية بالقياس المحاسبي لأصول الفكرية

١/٥ طبيعة الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية إلى بحث إمكانية تطبيق النموذج المقترح للقياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية على إحدى شركات صناعة الأدوية في مصر . وقد سبق ان نوه الباحث إلى الدافع من اختيار هذه الصناعة - كمجال للتطبيق - باعتبارها من أكثر الصناعات المتوقع ان تتأثر باتفاقية الملكية الفكرية TRIPS فضلا عن ان صناعة الأدوية هي صناعة استراتيجية بالدرجة الأولى وتحتاج إلى تكنولوجيا واشترطات خاصة .

وقد اختار الباحث من هذه الصناعة شركة واحدة وهي شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية (شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة للأدوية تأسست عام ١٩٦٣ ، وتصل النسبة المملوكة للقطاع الخاص من أسهم الشركة ٣٣,٣٣ %) للأسباب التالية : (المصدر : تقارير القوائم المالية للشركة ، و دليل كومباس مصر لأسواق المال ، ٢٠٠٢/٢٠٠١)

١- حصول الشركة على شهادات الأيزو ؛ ٩٠٠١ الخاصة بالجودة ، ١٤٠٠١ الخاصة بالبيئة ، و ١٨٠٠١ الخاصة بالسلامة والصحة المهنية .

٢- حصول الشركة على درع نقابة الأطباء في يوم الطبيب المصري العشرين في مارس ٢٠٠٠ لتكون الشركة الوحيدة من بين جميع شركات الدواء في مصر التي تحصل على هذا الدرع . بالإضافة إلى حصول الشركة على درع التصدير للعام الثاني على التوالي من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال يونيو ٢٠٠٠ تقديرا لمجهوداتها في مجال التصدير .

٣- تولى الشركة اهتماما خاصا بنشاط البحوث والتطوير (على الرغم من انخفاض التمويل اللازم في هذا المجال على مستوى صناعة الأدوية بصفة عامة) . حيث كان من ثمره هذا النشاط (خلال الفترة من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣) طرح عدد ست وأربعون مستحضرا بالسوق (مستحضر بشري و بيطري وتجميل) .

٤- تنتج الشركة حوالي مائة وتسع وخمسون مستحضرا وتعمل في أبحاث وتصنيع وتوزيع وتصدير الدواء ومستحضرات التجميل والمستحضرات البيطرية ، وصادراتها تغطي الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا الشرقية . كما يتبع الشركة أول مصنع لإنتاج الأدوية بنظام الهندسة الوراثية في الشرق الأوسط (بدأ الإنتاج بمصنع الهندسة الوراثية في يوليو ٢٠٠٠ من خلال تسجيل ستة مستحضرات طبية) .

- ٥- تعتبر شركة النيل واحدة من بين العشر الشركات الكبرى التي تستحوذ على ٨٠ % من سوق الصناعات الدوائية في مصر . وتأتي في المرتبة الثانية من حيث معدل العائد على المال المستثمر وصافي المبيعات ، والمرتبة الخامسة من حيث إجمالي المال المستثمر ، والمرتبة الأولى من حيث عدد العاملين . (بتصرف من : دليل كومباس مصر لأسواق المال ، ٢٠٠١/٢٠٠٢)
- ٦- إمكانية تطبيق النموذج المقترح للقياس المحاسبي لأصول الفكرية واختبار مدى صحة فروض البحث اعتماداً على بيانات شركة واحدة - أي شركة - تُعنى بنشاط البحوث والتطوير والابتكار منتجات جديدة.

٢/٥ فروض الدراسة ومتغيرات النموذج المقترح :

- من خلال دراسة وتحليل نماذج القياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية ومدى اسهام معايير المحاسبة في هذا الشأن أمكن للباحث صياغة الفرضين التاليين :
- ١- إمكانية تحقيق موضوعية القياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية وفقاً لمدخل معدل العائد على المال المستثمر بما يسهم في تخفيض فجوة القياس ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق المساهمين .
- ٢- ان القياس المحاسبي الحالي لأصول الملكية الفكرية بمنشآت الأعمال يتسم بعدم الموضوعية لقصور معايير المحاسبة والنماذج المقترحة في هذا الشأن والتي تصدت لمشكلة القياس .

وحتى يمكن اختبار مدى صحة فرضي الدراسة اعتمد الباحث على البيانات الواردة بتقارير القوائم المالية (انظر : ملحق رقم ١/١) المعدة في نهاية الفترات المالية (٢٠٣٠ من كل عام) للشركة محل الدراسة عن سلسلة زمنية تغطي خمس سنوات متتالية من عام ١٩٩٧/١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . وذلك للحصول على معظم المتغيرات الأساسية للنموذج المقترح لقياس الأصول الفكرية للشركة وتمثل في كل من : صافي الدخل من النشاط العادي قبل وبعد خصم الضرائب ، حقوق الملكية ، الالتزامات طويلة الأجل (قروض وسندات) ، إجمالي القوائد (المحلية والخارجية) على القروض والسندات ، الأصول غير الملموسة الظاهرة بقاتمة المركز المالي ، تكاليف البحوث والتطوير ، الحوافز والمكافآت المدفوعة عن الابتكار والتطوير ، مصروفات التدريب الخاصة بالعاملين ذوي الجدارة الفنية أو الإدارية ، والمصروفات التسويقية الخاصة بالمحافظة على العلاقات التجارية مع العملاء .

بالإضافة إلى البيانات الواردة بدليل كومباس مصر لأسواق المال فيما يختص بقطاع صناعة الأدوية (وبالأخص العشر شركات الكبرى بالقطاع) . حيث استفاد الباحث من الدليل في تحديد المتغيرات التالية : متوسط المال المستثمر بصناعة الأدوية ، متوسط صافي الدخل من النشاط

العادي قبل خصم الضرائب بصناعة الأدوية ، ومتوسط صافى الدخل من النشاط العادي بعد خصم الضرائب بصناعة الأدوية ، ومتوسط سعر السهم بسوق الأوراق المالية للشركة محل الدراسة .

وبناء على ما تقدم يمكن تحديد كافة متغيرات النموذج المقترح بالجدول التالي :

جدول رقم (٢)

توصيف متغيرات النموذج المقترح لقياس الأصول الفكرية للشركة محل الدراسة

رمز المتغير	توصيف المتغيرات الأساسية الفرعية
ص خ	متوسط صافى الدخل من النشاط العادي
ص خ م	متوسط صافى الدخل المعدل من النشاط العادي
ص خ م -	متوسط صافى الدخل من النشاط العادي وفقا لمعدل علاء الصناعة
ع	متوسط معدل علاء الصناعة
قد	متوسط معدل تكلفة الاقتراض
ر	متوسط معدل تكلفة رأس المال المرتبط بحقوق الملكية
ج ت	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال
ث	متوسط المال المستثمر
ث	متوسط المال المستثمر بسعر السوق
ح	متوسط حقوق الملكية
ح	متوسط حقوق الملكية بسعر السوق
ظ	متوسط الائتمامت طويلة الأجل من القروض والسندات
ق	متوسط تكلفة الاقتراض
ي	متوسط الاحتياطيات والأرباح المرحلة
س	عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع
ي	متوسط القيمة السوقية للسهم
خ ز	متوسط صافى الدخل الزائد
خ ز ض	متوسط صافى الدخل الزائد بعد خصم متوسط ضريبة الدخل
ز م	متوسط صافى الدخل الزائد المرتبط بالتغير في المستوى العام للأسعار
ز ش	متوسط صافى الدخل الزائد المرتبط بالتغير في المستوى الخاص للأسعار
ز ك	متوسط صافى الدخل الزائد المرتبط بأصول الملكية الفكرية
ب	متوسط تكاليف البحوث والتطوير غير المرسمة
د	متوسط تكاليف البرامج للتدريبية غير المرسمة
س	متوسط التكاليف التسويقية الخاصة بالمحافظة على العلاقات التجارية مع العملاء
ض	متوسط ضريبة الدخل
ن	عدد سنوات السلسلة الزمنية (خمس سنوات)
١+٢+٣+٤+٥	مرتبطة بأى رمز آخر وتدل على السنة الأولى أو الثانية أو الأخيرة من السلسلة الزمنية
غ ع	نسبة تغير الرقم القياسي العام لسنة المقارنة عن سنة الأساس
غ ح	نسبة تغير الرقم القياسي الخاص لسنة المقارنة عن سنة الأساس
ل	صافى الدخل الزائد بعد خصم الضريبة للسنة الواحدة
و ك ف	القيمة الإجمالية لأصول الملكية الفكرية

وبعد ان تم توصيف متغيرات النموذج المقترح للقياس المحاسبي للأصول الفكرية يمكن تحديد المعادلة الأساسية للنموذج المقترح للقياس كما يلي :

$$\text{وك ف} = [\text{ص خ م} - (\text{ص خ م} + \text{ض}) - (\text{ز م} + \text{ز ش})] \div [(\text{ط} + \text{ث}) \text{قد} + (\text{ح} + \text{ث}) \text{ر}]$$

٣/٥ الإجراءات التنفيذية لنموذج القياس المحاسبي للأصول الفكرية :
يتناول الباحث في هذا الجزء توضيح كيفية قياس أصول الملكية الفكرية - في ضوء المعادلة الأساسية السابقة - للشركة محل الدراسة وفقاً للإجراءات التنفيذية التالية : (مع ملاحظة ان القيم المستخرجة من تقارير الشركة بالآلاف جنيهه)

١- تحديد متوسط صافى الدخل من النشاط العادى (ص خ) وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{ص خ} = \sum (\text{ص خ ١} + \text{ص خ ٢} + \dots + \text{ص خ ن}) \div \text{ن}$$

وبالتعويض يلاحظ ان :

$$\text{ص خ} = ٤٠٠١٣,٦ \text{ ألف جنيهه}$$

٢- تحديد متوسط صافى الدخل المعدل من النشاط العادى (ص خ م) بتحديد كل من ؛ متوسط تكاليف البحوث والتطوير (ب) غير المرسمة ، تكاليف البرامج التدريبية (د) ، والتكاليف التسويقية (س) التى تدفع للمكاتب العنمية لتفعيل العلاقات التجارية مع العملاء ، وإضافة كل ما سبق إلى متوسط صافى الدخل من النشاط العادى (ص خ) كما يلي :

$$\text{ص خ م} = \text{ص خ} + \text{ب} + \text{د} + \text{س}$$

وبالتعويض يلاحظ ان :

$$\text{ب} = \sum (\text{ب ١} + \text{ب ٢} + \dots + \text{ب ن}) \div \text{ن} = ١٧٧١,٤ \text{ ألف جنيهه}$$

$$\text{د} = \sum (\text{د ١} + \text{د ٢} + \dots + \text{د ن}) \div \text{ن} = ٨,١ \text{ ألف جنيهه} *$$

$$\text{س} = \sum (\text{س ١} + \text{س ٢} + \dots + \text{س ن}) \div \text{ن} = ٦١٢,٧ \text{ ألف جنيهه} *$$

ومن ثم :

$$\text{ص خ م} = ٤٠٠١٣,٦ + ١٧٧١,٤ + ٨,١ + ٦١٢,٧ = ٤٢٤٠٥,٨ \text{ ألف جنيهه}$$

* لم يتمكن الباحث من الحصول على لتكاليف الخاصة بتدريب الكوادر المعنية بالابتكار وتطوير داخل المنشأة وإنما تم الحصول على إجمالى مصروفات التدريب ، وكذلك الحال بالنسبة للتكاليف التسويقية التى تدفع للمكاتب العنمية المعنية بتفعيل العلاقات التجارية مع العملاء حيث تم الحصول على إجمالى تلك التكاليف مما اضطر الباحث إلى احتساب نسبة ١٠% من تكاليف البرامج التدريبية بافتراض أنها تخص الكوادر المعنية بالابتكار والتطوير ، وكذلك نسبة ١٠% من التكاليف التسويقية المستحقة للمكاتب العنمية بافتراض ان هذه النسبة المعنية بالمحافظة على العلاقات التجارية مع العملاء .

٣- تحديد متوسط صافى الدخل من النشاط العادى وفقا لمعدل عائد الصناعة (ص خ م) بالمعادلة الأساسية التالية :

$$\text{ص خ م} = \text{ث} \times \text{ع}$$

وحيث أن :

- متوسط المال المستثمر (ث) يشمل متوسط حقوق الملكية (ح) والالتزامات طويلة الأجل من القروض والسندات (ط)

$$\text{إذاً : ث} = \text{ح} + \text{ط} = ٧٩٤٧٧ + ٢٠٣٦٤,٤ = ٩٩٨٤١,٤ \text{ ألف جنيه}$$

- معدل عائد الصناعة (ع) تم تحديده بقسمة متوسط صافى الدخل من النشاط العادى للعشر شركات الكبرى بصناعة الأنوية (ص خ) على متوسط المال المستثمر (ل) لنفس مجموعة الشركات .

$$\text{إذاً : ع} = (\text{ص خ} \div \text{ل}) \times ١٠٠ = ١٠٠ \times (٣٨٧٤٦٢,٧ \div ١٦٣٠٨٠٠) = ٢٣,٧٦ \% * \text{ ويلاحظ في المعادلة الأساسية يلاحظ أن :}$$

$$\text{ص خ م} = ٩٩٨٤١,٤ \times ٢٣,٧٦ \% = ٢٣٧٢٢,٣ \text{ ألف جنيه}$$

٤- تحديد متوسط صافى الدخل الزائد (خ ز) كما يلى :

$$\text{خ ز} = \text{ص خ م} - \text{ص خ م} = ٢٣٧٢٢,٣ - ٤٢٤٠٥,٨ = ١٨٦٨٣,٥ \text{ ألف جنيه}$$

٥- تحديد متوسط صافى الدخل الزائد بعد خصم متوسط ضريبة الدخل (خ ز ض) كما يلى :

$$\text{خ ز ض} = \text{خ ز} - \text{ض} = ١٨٦٨٣,٥ - ٨٩٧٩,١ = ٩٧٠٤,٤ \text{ ألف جنيه}$$

٦- تحديد متوسط الدخل الزائد المرتبط بالتغير في المستوى العام للأسعار (ز م) اعتمادا على الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين بالحضر (انظر : ملحق رقم ١/ب) وفقا للمعادلة الأساسية التالية :

$$\text{ز م} = \sum (\text{ز م} + ١ + \text{ز م} + ٢ + \dots + \text{ز م} + \text{ن}) \div ٥$$

وحيث أن :

صافى الدخل الزائد المرتبط بالتغير في المستوى العام للأسعار لأى سنة

$$\text{ز م} = \text{ل} \times \text{غ ع}$$

* تم تحديد متوسط صافى الدخل والمال المستثمر للعشر الشركات الكبرى بصناعة الأنوية (بتصرف) بناء على البيانات الواردة ببلبل كومبلس مصر لأسواق المال عن قطاع الأنوية ، ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

إذا :

$$ز١ = ٢٦٢٢,٢ \times ١٤,٧\% = ٣٨٥,٥ \text{ ألف جنيه}$$

$$ز٢ = ٦٨٩٧,٩ \times ١٨\% = ١٢٤١,٦ \text{ ألف جنيه}$$

$$ز٣ = ١٥٠١٨,٦ \times ٢١\% = ٣١٥٣,٩ \text{ ألف جنيه}$$

$$ز٤ = ١٣٦٩٢,٩ \times ٢٣,٧\% = ٣٢٤٥,٢ \text{ ألف جنيه}$$

$$ز٥ = ١٠١٦٦ \times ٢٧,١\% = ٢٧٥٥,٠ \text{ ألف جنيه}$$

وبالتعويض في المعادلة الأساسية يلاحظ ان :

$$ز م = ٢١٥٦,٢ \text{ ألف جنيه}$$

٧- تحديد متوسط الدخل الزائد المرتبط بالتغير في المستوى الخاص لأسعار السلع الدوائية (ز ص)
اعتمادا على الرقم القياسي الخاص لأسعار المستهلكين بالحضر (انظر : ملحق رقم ١ / ب) وفقا
للمعادلة الأساسية التالية :

$$ز ش = \sum (ز ش١ + ز ش٢ + ز ش٣ + ز ش٤ + ز ش٥) \div ن$$

وحيث ان :

صافي الدخل الزائد المرتبط بالتغير في المستوى الخاص للأسعار لأي سنة

$$ز ش = ل \times غ خ$$

إذا :

$$ز ش١ = ٢٦٢٢,٢ \times ١٠,٢\% = ٢٦٧,٥ \text{ ألف جنيه}$$

$$ز ش٢ = ٦٨٩٧,٩ \times ١٢,٥\% = ٨٦٢,٢ \text{ ألف جنيه}$$

$$ز ش٣ = ١٥٠١٨,٦ \times ١٤,٥\% = ٢١٧٧,٧ \text{ ألف جنيه}$$

$$ز ش٤ = ١٣٦٩٢,٩ \times ١٦,٨\% = ٢٣٠٠,٤ \text{ ألف جنيه}$$

$$ز ش٥ = ١٠١٦٦ \times ١٨,٤\% = ١٨٧٠,٥ \text{ ألف جنيه}$$

وبالتعويض في المعادلة الأساسية يلاحظ ان :

$$ز ش = ١٤٩٥,٧ \text{ ألف جنيه}$$

٨- تحديد متوسط الدخل الزائد المرتبط بأصول الملكية الفكرية (ز ك) كما يلي :

$$ز ك = غ ز ص - (ز م + ز ش) = ٩٧٠٤,٤ - (٢١٥٦,٢ + ١٤٩٥,٧)$$

$$= ٦٠٥٢,٥ \text{ ألف جنيه}$$

٩- تحديد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (ج ت) الذي سيستخدم لرسملة الدخل الزائد المرتبط بأصول الملكية الفكرية وفقا للخطوات التالية* :

١/٩ تحديد متوسط سعر السهم في سوق الأوراق المالية (ب) خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وهو يعادل ٥٦,٦٢٥ جنيه للسهم .

٢/٩ تحديد متوسط حقوق الملكية بسعر السوق (ح) كما يلي :

$$ح = (س \times ب) + ح = ٣٠٠٠٠٠٠ \times ٥٦,٦٢٥ + ٤٩٤٧٧ = ٢١٩٣٥٢ \text{ ألف جنيه}$$

٣/٩ تحديد متوسط القيمة الدفترية للالتزامات طويلة الأجل من القروض والسندات (ط) وهي تعادل ٢٠٣٦٤,٤ ألف جنيه

٤/٩ تحديد متوسط المال المستثمر بسعر السوق (ث) كما يلي :

$$ث = ح + ط = ٢٣٩٧١٦,٤$$

٥/٩ تحديد متوسط تكلفة الاقتراض (ق) كما يلي :

$$ق = \frac{٢٧٤٩,٨}{١٠٠ + ٢٠ + ٥} = ٢٧٤٩,٨ \text{ ألف جنيه}$$

٦/٩ تحديد متوسط معدل تكلفة الاقتراض (قد) كما يلي :

$$قد = (ق \div ط) \times ١٠٠ = ١٣,٥\%$$

٧/٩ تحديد معدل تكلفة رأس المال المرتبط بحقوق الملكية (ر) كما يلي :

$$ر = [(ص \times م - ق) \div ح] \times ١٠٠ = ١٨,١\%$$

٨/٩ بمعلومية ما سبق يمكن تحديد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (ج ت) كما يلي :

$$ج ت = [(ط \div ث) \times قد] + [ر \times ح] = ١٧,٧\%$$

١٠- تحديد القيمة الإجمالية لأصول الملكية الفكرية (و ك ف) كما يلي :

$$و ك ف = ز ك + ج ت = ٣٤١٩٤,٩ \text{ ألف جنيه}$$

١١- وبناء على ما تقدم يمكن توزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية (و ك ف = ٣٤١٩٤,٩

ألف جنيه) على المكونات الفرعية الثلاثة على النحو التالي :

أ- تحديد النفقات المباشرة وغير المباشرة لعناصر الأصول الفكرية وهي كالتالي :

- الأصول الفكرية للموارد البشرية وتشمل الأجور والمرتببات والحوافز و ١٠% من مصروفات التدريب (كنسبة مفترضة من الباحث) تساوي ١١٤٦,٣ ألف جنيه .

- الأصول الفكرية التي تخضع للحماية القانونية كبراءة الاختراع وتشمل متوسط تكاليف البحوث والتطوير غير المرسمة عدا الأجور وتساوى ٢٣٥٦ ألف جنيه.
- الأصول الفكرية التي لا تخضع للحماية القانونية مثل العلاقات التجارية مع العملاء وتشمل ١٠% من مصروفات المكاتب العلمية وهي نسبة افترضها الباحث من قبل وتساوى ٦١٢,٧ ألف جنيه.
- ب- تحديد الأوزان الترجيحية (النسبية) لمكونات الأصول الفكرية وهي كما يلي :
 - الوزن النسبي للأصول الفكرية للموارد البشرية = ٢٧,٨٦%
 - الوزن النسبي للأصول الفكرية التي تخضع للحماية القانونية = ٥٧,٢٥%
 - الوزن النسبي للأصول الفكرية التي لا تخضع للحماية القانونية = ١٤,٨٩%
- ج- توزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية على المكونات الفرعية كما يلي :
 - قيمة الأصول الفكرية للموارد البشرية = $٢٧,٨٦\% \times$ و ك ف = ٩٥٢٦,٧ ألف جنيه
 - قيمة الأصول الفكرية التي تخضع للحماية (كبراءات الاختراع وغيرها) = $٥٧,٢٥\% \times$ و ك ف = ١٩٥٧٦,٦ ألف جنيه
 - قيمة الأصول الفكرية التي لا تخضع للحماية (كالعلاقات التجارية مع العملاء) = $١٤,٨٩\% \times$ و ك ف = ٥٠٩١,٦ ألف جنيه

ومما تقدم يتضح للباحث صحة الفرض الأول من فروض البحث وهو " إمكانية تحقيق موضوعية القياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية وفقا لمدخل معدل العائد على المال المستثمر بما يسهم في تخفيض فجوة القياس ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق المساهمين " .

٤/٥ نتائج القياس المحاسبي للأصول الفكرية وفقا لمدخل القياس المختلفة:

سبق ان نوه الباحث إلى وجود مدخلين أساسيين لإجراء عملية القياس المحاسبي للأصول الفكرية هما مدخل القيمة السوقية للسهم (نموذج Sveiby) و مدخل معدل العائد على المال المستثمر (نموذج Stewart) . وفيما يلي يعرض الباحث نتائج القياس المحاسبي للأصول الفكرية وفقا لهذين النموذجين (دون معالجة أوجه القصور فيهما-انظر : ٢/٣) على النحو التالي:

١/٤/٥ قياس الأصول الفكرية للشركة محل الدراسة وفقا لنموذج Sveiby :

يعتمد هذا النموذج على فكرة إمكانية قياس الأصول الفكرية من خلال المقارنة ما بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين ، وفي حالة زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية يتم إرجاع مقدار الزيادة بالكامل إلى الأصول الفكرية (انظر : ١/٢/٣) .

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد قيمة الأصول الفكرية للشركة على النحو التالي :

١- متوسط حقوق المساهمين بسعر السوق (ح) = ٢١٩٣٥٢ ألف جنيه

٢- متوسط القيمة الدفترية لحقوق المساهمين = ٧٩٤٧٧ ألف جنيه

٣- إذا القيمة الإجمالية للأصول الفكرية (١) - (٢) = ١٣٩٨٧٥ ألف جنيه

٤/٥ : قياس الأصول الفكرية للشركة محل الدراسة وفقا لنموذج Stewart :

يمكن قياس الأصول الفكرية في ضوء هذا النموذج (دون معالجة أوجه القصور الموجهة إليه

- انظر : ٢/٢/٣) للشركة وفقا للخطوات التالية :

١- متوسط صافى الدخل من النشاط العادى وغير العادى قبل الضرائب = ٤٠٣٣٩ ألف جنيه

٢- متوسط المال المستثمر (ث) = ٩٩٨٤١,٤ ألف جنيه

٣- متوسط معدل عائد الصناعة (ع) = ٢٣,٧٦ %

٤- متوسط صافى الدخل طبقا لمعدل عائد الصناعة (٢) × (٣) = ٢٣٧٢٢,٣ ألف جنيه

٥- صافى الدخل الزائد (١) - (٤) = ١٦٦١٦,٧ ألف جنيه

٦- صافى الدخل الزائد بعد خصم متوسط ضريبة الدخل (ض) = ٧٦٣٧,٦ ألف جنيه

٧- متوسط تكلفة رأس المال (وهو متوسط معدل تكلفة الاقتراض قد = ١٣,٥ %

٨- القيمة الإجمالية للأصول الفكرية (٦) ÷ (٧) = ٥٦٥٧٤,٨ ألف جنيه

ويتضح مما تقدم الارتفاع الملحوظ للقيمة الإجمالية للأصول الفكرية لنموذج Sveiby

(١٣٩٨٧٥ ألف جنيه) ونموذج Stewart (٥٦٥٧٤,٨ ألف جنيه) ، عن ذات القيمة في

ضوء ما اقترحه الباحث من تعديلات على نموذج Stewart (٣٤١٩٤,٩ ألف جنيه) . وعلى

النقيض من ذلك وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن القيمة الإجمالية للأصول الفكرية ومكوناتها

الفرعية في صلب القوائم المالية ، إلا ان معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٣ والدولى رقم ٣٨

يتفقان على الإفصاح عن الأصول الفكرية التى يتم رسملتها فقط في صلب القوائم المالية . وهنا

تتضح الحقيقة التى سبق ان أكدها الباحث (في نوافع البحث) وهى انخفاض قيمة الأصول الفكرية

في منشآت الأعمال التى تعتمد في كثير من أنشطتها على عمليات البحوث والتطوير ، حيث لاحظ

الباحث ان أعلى قيمة للأصول غير الملموسة (الأصول الفكرية) التى تم الإفصاح عنها- بالقوائم

المالية للشركة- كانت في ٢٠٠٢/٦/٣٠ وتعادل ٢٧٢٢,٢ ألف جنيه ، وهى قيمة منخفضة جدا إذا

ما قورنت بقيمة الأصول الفكرية وفقا للنموذج المقترح (٣٤١٩٤,٩ ألف جنيه) .

ومما تقدم يتضح للباحث صحة الفرض الثانى من فروض البحث وهو " ان القياس المحاسبى

الحالى لأصول الملكية الفكرية بمنشآت الأعمال يتسم بعدم الموضوعية لقصور معايير المحاسبة

والنماذج المقترحة في هذا الشأن والتى تصدت لمشكلة القياس " .

سادسا: نتائج وتوصيات البحث

١/٦ نتائج البحث:

يمكن عرض النتائج المستخلصة من البحث بما يحقق أهدافه ويثبت صحة فروضه على النحو التالي :

١- إمكانية تصنيف أصول الملكية الفكرية إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

أ- أصول الملكية الفكرية المرتكزة على الموارد البشرية داخل المنشأة التي تقوم بعمليات الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير .

ب- أصول الملكية الفكرية المرتكزة على نتاج الموارد البشرية وتنقسم إلى :

- أصول يمكن حمايتها بموجب الاتفاقيات الدولية والمحلية الحالية (مثل : براءة الاختراع ، العلامات التجارية ، أسرار الصناعة ، والتصميمات الصناعية) .
- أصول لا يمكن حمايتها بموجب الاتفاقيات الدولية والمحلية الحالية (مثل العلاقات التجارية مع العملاء والموردين) .

٢- ان المعايير المحاسبية لم تقدم إرشادات كافية بشأن كيفية قياس الأصول الفكرية ، بل ان المعيار الدولي رقم ٣٨ قد أكد ان هناك بعض الأصول الفكرية التي سوف تلبى بصعوبة معيار الاعتراف بها كأصول على الرغم من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها مثل الأصول الفكرية الناشئة عن المعرفة الفنية للعاملين وولاء العاملين ، ومزايا التدريب طويلة المدى . وقد ترتب على ذلك انخفاض قيمة الأصول الفكرية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لمنشآت الأعمال .

٣- ان الاعتماد على مدخل القيمة السوقية للسهم كأساس لقياس أصول الملكية الفكرية مرهون بالبحث في سبل تحسين النتائج المتعلقة بهذا المدخل من خلال مراعاة المآخذ المرتبطة به ، فمن ناحية يمكن تعديل القيمة الدفترية لأسهم المنشأة من خلال الأخذ في الحسبان أثر التغير العام والخاص للأسعار على قيم أصول المنشأة (الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الاستبدالية) وإعادة تقييم الأصول ، ومن ناحية أخرى بحث إمكانية تحديد كافة العوامل التي يمكن ان يكون لها تأثير على سعر السهم في سوق الأوراق المالية ولا ترتبط مباشرة بأنشطة المنشأة وقدرتها على المنافسة على ان يتم استبعاد أثر هذه العوامل من قيمة سعر السهم وصولا إلى القيمة الحقيقية له في السوق .

٤- ان الاعتماد على مدخل معدل العائد على المال المستثمر كأساس لقياس أصول الملكية الفكرية يعد المدخل الأفضل لعملية القياس لإمكانية تحديد معظم المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على قيمة المنشأة وتؤدي إلى تحقيق المنشأة لأرباح تفوق نظيراتها من المنشآت . ومن بين تلك المتغيرات

آثار التغيير في المستوى العلم والخاص لأسعار السلع والخدمات ، والشهرة المشتراة ، والأصول الفكرية .

٥- ان الأصول الفكرية يتم اكتسابها وتميمتها - في معظم الأحوال - داخليا من خلال أنشطة البحوث والتطوير والتدريب واجتذاب الكفاءات ذات الجدارة الإدارية والفنية القادرة على الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير . وعلى الرغم من الأهمية النسبية لما تتحملة المنشأة من نفقات خاصة بأنشطة البحوث والتطوير والتدريب واجتذاب الكفاءات الإدارية والفنية إلا ان معايير المحاسبة الدولية والمحلية لا تعترف برسمة تلك النفقات وإنما تنظر إليها كنفقات إيرادية .

٦- إمكانية تحقيق موضوعية القياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية من خلال مدخل معدل للعقد على المال المستثمر وفقا لإجراءات العمل التالية:

١/٦ تحديد متوسط صافى الدخل من النشاط العادى .

٢/٦ تحديد متوسط صافى الدخل المعدل من النشاط العادى .

٣/٦ تحديد متوسط صافى الدخل من النشاط العادى وفقا لمعدل عائد الصناعة .

٤/٦ تحديد متوسط صافى الدخل الزائد قبل وبعد خصم متوسط ضريبة الدخل .

٥/٦ تحديد متوسط صافى الدخل الزائد المرتبط بالتغيير في كل من المستوى العلم للأسعار والمستوى الخاص للأسعار .

٦/٦ تحديد متوسط الدخل الزائد المرتبط بالمشهرة المشتراة (ان وجدت) .

٧/٦ تحديد متوسط الدخل الزائد المرتبط بأصول الملكية الفكرية .

٨/٦ تحديد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال الذى سيستخدم لرسملة الدخل الزائد المرتبط بأصول الملكية الفكرية .

٩/٦ تحديد القيمة الإجمالية لأصول الملكية الفكرية .

١٠/٦ توزيع القيمة الإجمالية لأصول الملكية الفكرية على مكوناتها الفرعية من خلال تحديد الأوزان الترجيحية (النسبية) لمكونات الأصول الفكرية بمطومية النفقات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتلك المكونات .

٧- ان نتائج الدراسة التطبيقية المعنية بالقياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية في إحدى شركات صناعة الأدوية تؤكد صحة فروض البحث ، حيث أمكن تطبيق النموذج المقترح - وفقا لمدخل معدل العائد على المال المستثمر - لقياس أصول الملكية الفكرية في شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ، وتم إجراء المقارنة بين ما اقترحه الباحث من جهة وما اقترحه آخرون ونتائج التزام الشركة - محل الدراسة - بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٣ والمعيار الدولي رقم ٣٨ في هذا الشأن من جهة أخرى .

٢/٦ توصيات البحث:

بناء على ما تقدم من نتائج يوصى الباحث بما يلي :

١- ضرورة سعى اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما في مصر إلى تعديل المعيار المحاسبي المصرى رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ بعنوان " المحاسبة عن أصول غير ملموسة " بحيث يشمل التعديل ما يلي :

- عدم التفرقة في المعالجة المحاسبية للنفقات التى تتحملها منشآت الأعمال في مرحلة البحوث ومرحلة التطوير- فمرحلة التطوير متصلة دائما بمرحلة البحوث وهى الامتداد الطبيعى لها . وقد عرف المعيار التطوير بأنه " تطبيق نتائج البحوث وغيرها من المعارف على خطة أو تصميم ما بغرض تقديم إنتاج جديد أو محسن بشكل جوهرى لمواد أو أدوات أو منتجات أو عمليات أو أنشطة أو خدمات ، وذلك قبل البدء في الإنتاج على نطاق تجارى " .

- إعادة النظر في المعالجة المحاسبية الحالية للنفقات في مرحلتى البحوث والتطوير ، حيث يجب رسملة جميع عناصر النفقات بالمرحلتين دون تمييز بينهما في ضوء مجموعة من الضوابط أو المعايير التى يسهل تحقيقها (وقد سبق ان عرض الباحث بعض هذه الضوابط - انظر : ٢/١/٤) . كما سبق ان نوه الباحث إلى الميزة المحققة في حالة الاعتراف بنفقات البحوث والتطوير كاصل من الأصول غير الملموسة تلك الميزة الخاصة بتشجيع الإدارة العليا بمنشآت الأعمال نحو توجيه جزء هام من استثماراتها نحو البحث والتطوير بما يدعم القدرة التنافسية .

- أثار المعيار مشكلة القدرة المحدودة للمنشأة على التحكم في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة والناجمة عن وجود فريق من العاملين المهرة أو تحديد المهارات الإضافية التى يمكن اكتسابها عن طريق التدريب ، والجهود المبذولة في إقامة علاقات دائمة مع العملاء واكتساب ولائهم . ومن ثم أثر المعيار عدم الاعتراف برسملة النفقات المرتبطة بتلك البنود باعتبارها لا تتفق مع تعريف الأصول غير الملموسة . وهنا يرى الباحث ضرورة تعديل المعالجة المحاسبية لتلك النفقات من خلال رسملتها والاعتراف بها ضمن الأصول غير الملموسة (باعتبارها أحد أهم المكونات الفرعية للأصول الفكرية) ، مع البحث في كافة سبل المحافظة على ولاء العاملين - المبدعين والمبتكرين - والعملاء للمنشأة .

٢- ضرورة قيام منشآت الأعمال المصرية بتطوير أنظمة التكاليف أخذًا بنظام التكلفة حسب الأنشطة بما يسمح بتتبع عناصر التكاليف المرتبطة بعمليات الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير (على سبيل المثال لا الحصر ؛ تكاليف البحوث والتطوير ، تكاليف البرامج التدريبية المرتبطة بالعاملين الذين يتصفون بالمهارة والجدارة الفنية أو الإدارية ، والتكاليف التسويقية المعنية بتفعيل العلاقات التجارية مع العملاء) ، حتى يسهل رسملتها والاعتراف بها ضمن أصول الملكية الفكرية حال تعديل معيار المحاسبة المصرى المحدد آنفا .

- ٣- ضرورة سعى الباحثين في مصر لإعداد بحوث مستقبلية لتدعيم مجال البحث الحالي من الزوايا التالية :
- التنوع في الدراسات التطبيقية بحيث تشمل قطاعات صناعية أخرى تتسم أنشطتها بعمليات الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير .
 - اقتراح الأطر المختلفة للأصول الفكرية والتي تتلاءم والأنشطة الخدمية التي تتصف بمهارات وقدرات خاصة في أدائها .
 - تحديد الأطر التي يمكن من خلالها معرفة المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن استخدامها في تقييم أداء أصول الملكية الفكرية والاستعانة بأسلوب التحليل العاملي **Factor Analysis** في تصنيف تلك المؤشرات .

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية:

- ١- د. أحمد نور ، المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية (الإسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠٠) .
- ٢- د. أمين السيد أحمد لطفى ، دراسات متقدمة فى المحاسبة عن الأصول (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٩) .
- ٣- د. جودة عبدالرؤف زغول ، " اطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفى " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا (العدد الثانى ، ٢٠٠٢) .
- ٤- د. حامد عبدالمعطي شعبان ، " مفهوم تكلفة رأس المال كاداة لترشيد الإتفاق الاستثمارى وتقييم المشروعات " ، مجلة الإدارة ، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية (المجلد ٢٤ ، العدد الثانى ، ١٩٩١) .
- ٥- د. رؤوف حامد ، حقوق الملكية الفكرية: رؤية جنوبية مستقبلية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٢) .
- ٦- د. سهير حسن عبدالعال ، " اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وصناعة الدواء المصرية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس (العدد الأول ، يناير ١٩٩٧) .
- ٧- د. طارق عبدالعال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة : القياس والتقييم المحاسبي- ١ (الجزء الرابع: بدون ناشر ، ٢٠٠٢) .
- ٨- د. طلعت عبدالعظيم متولى ، " نموذج وصفى لقياس أداء رأس المال الفكرى باستخدام استراتيجية القياس المتوازن للأداء - منظور المحاسبة عن المعرفة " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا (العدد الأول ، ٢٠٠٣) .
- ٩- د. عبدالحميد أحمد أحمد شاهين ، " اطار مقترح لتفعيل الدور الإقتصائى للمراجعة في مجال حقوق الملكية الفكرية مع دراسة ميدانية " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ببنى سويف ، جامعة القاهرة (السنة الثانية عشر ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠٠٢) .
- ١٠- د. عبد الله سالم ، الخصخصة وتقييم الأصول والأسهم في البورصة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٦) .

- ١١- د. على أبو الفتح أحمد شتا ، " المحاسبة والإفصاح عن تكاليف البحوث والتطوير والأثر على قيمة المنشأة "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس (العدد الأول ، يناير ١٩٩٨) .
- ١٢- _____ ، " مداخل التقويم المحاسبي للشركات العامة في ظل استراتيجيات خصخصة الملكية بين النظرية والتطبيق " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس (العدد الأول ، يناير ١٩٩٩) .
- ١٣- د. على محمد الجوهري ، " المحاسبة عن تكاليف البحوث والتطوير " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا (العدد الثاني ، السنة الخامسة ، ١٩٨٥) .
- ١٤- د. فهد صالح لوندى ، " دور المعلومات المحاسبية في تحقيق مزايا التنافسية " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا (العدد الأول ، ٢٠٠٣) .
- ١٥- د. مصطفى على الباز ، " التنظير والتقييم المحاسبي للشهرة المكتسبة في منشآت الأعمال وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس (العدد الثاني ، مجلد رقم ١ ، ١٩٩٤) .

ثانيا: مصادر أخرى باللغة العربية:

- ١- القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ (مكرر)، ٢٠٠٢/٦/٢ .
- ٢- دليل كومباس مصر لأسواق المال ، فيعاني وشركاه ، ٢٠٠٢/٢٠٠١ .
- ٣- شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ، تقارير القوائم المالية لسنوات متفرقة .
- ٤- معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢ ، "المحاسبة عن أصول غير ملموسة" ، الوقائع المصرية ، العدد ١٢٩ (تابع) ، ٢٠٠٢/٦/٩ .

ثالثا: للمراجع الأجنبية:

A: Periodicals & Books :

- 1- Atkinson , A. A., Banker, R. D., Kaplan , R. S. & Mark , S.Y., Management Accounting (New Jersey: P rentice-Hall , Inc., 2001) .
- 2- Bornemann, M.A., Kanapp, A., Schneider, U.& Sixl, K., Holistic " Measurement of Intellectual Capital " , [http:// www.oecd.org](http://www.oecd.org), July 1999 .

- 3- Brennan, N., " Reporting Intellectual Capital in Annual Reports : Evidence from Ireland", *Accounting , Auditing & Accountability Journal* (Vol. 14, No. 4 , 2001).
- 4- Brooking, A., " The Management of Intellectual Capital " *Long Range Planning* , (Vol. 30, No. 3, 1997).
- 5- Dyckman, T.R., Dukes, R.E. & Davis, C.J., *Intermediate Accounting* , (Irwin: McGraw-Hill, 1998).
- 6- Eustace, C., Goldfinger, C. & Stovring, C., " Report on Workshop Intellectual Capital / Intellectual Investments " , <http://www.ispocec.Be/ecommerce/issues/intangibles/ws-full-report.html>, November 1999 .
- 7- Garon ,J.M., " The Intellectual Property Audit: A Treasure Hunt for Hidden Corporate Assets ", *Interface Tech News*, November ,2001.
- 8- Garon ,J.M., " The Intellectual Property Audit :IP Audits and the Philosopher s Stone", *Interface Tech News*, December 2001.
- 9- Gillespie ,S. & Pstel, R.P., " Managing and Conducting an Intellectual Property Audit", *Fenwick & West LLP* ,May 2002.
- 10- Gordon, L.A., " The Return on Investment & The Cost of Capital ", *Management Accounting*, February 1976.
- 11- Holland, J., " Intellectual Capital & the Capital Market – Organization & Competence", *Accounting , Auditing & Accountability Journal* (Vol. 16, No.1, 2003)
- 12- Limpert , B . & Samiian , A . , " Conducting an Intellectual Property Audit and IP Due Diligence" , January 2002 ([http://www.Gowlings.Com/resources/Publication PDFs/Conducting IP Audit](http://www.Gowlings.Com/resources/Publication%20PDFs/Conducting%20IP%20Audit)).
- 13- Qualey , T.K., *The Intellectual Property Audit* , (Georgia : Merchant & Gould , 2001) .
- 14- Roos, J., Roos, G., Dragonetti, N. & Edvinsson, L., " Intellectual Capital : Navigating in the New Business Landscape " , *MacMillian Business* , London , 1997 .

- 15- Seetharaman, A., Sooria, H.H., & Saravanan, A.S., " Intellectual Capital Accounting and Reporting in the Knowledge Economy ", Journal of Intellectual Capital , [http :// www.proquest.com/pqdweb](http://www.proquest.com/pqdweb), 2002.
- 16- Svelby, K.E., " The Intangible Asset Monitor " , Journal of Human Resource Costing & Accounting, (Vol. 2, No. 1 , 1997).
- 17- ———, " Measuring Intangibles & -An Emerging First Standard ", Journal of Intellectual Capital , [http :// www.Svelby.com.au/emergingstandard.html](http://www.Svelby.com.au/emergingstandard.html), 1998.
- 18- Stewart, T.A., " Intellectual Capital :The New Wealth of Organaizations " (London : Nicholas Brealey Publishing Ltd. , 1997), <http://www.members.aol.com/thosstew/2003>.
- 19- Usoff, C.A., Thibodeau, J.C. & Burnaby, P., " The Importance of Intellectual Capital & its Effect on Performance Measurement Systems ", Managerial Auditing Journal (Vol. 17 , No. 1 , 2002).
- 20- Van , J., kooistra, M. & Zijlstra, S.M., " Reporting on Intellectual Capital", Accounting, Auditing & Accountability Journal (Vol. 14 , No. 4 , 2001).

B: Reports:

- 1- FASB , " Accounting for Research and Development Costs " , Statement No. 2 , Stamford , October 1974.
- 2- ———, " Accounting for the Costs of Computer Software to Be Sold Leased or Otherwise Marketed " , Statement No. 86 , August 1985.
- 3- ———, " Business Combinations and Intangible Assets " , Exposure Draft , No. 201-A, September 1999.
- 4- IFAC , " I nformation Reflecting the Effects of Changing Prices " , ISA No. 15 , 1983.
- 5- ———, " Business Combinations " , ISA No. 22 , 1998.
- 6- ———, " Intangible Assets " , ISA No. 38 , 1998.

ملحق البحث

ملحق (أ/١)*

البيانات الأساسية اللازمة لنموذج القياس المحسني للأصول الفكرية " القيم بالآلاف جنيه "

٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٠/١٩٩٩	١٩٩٩/١٩٩٨	١٩٩٨/١٩٩٧	بيان
٤٥١٥٣,٣	٤٦٤٩٧,١	٤٥١٥٣,٩	٣٦٩٩٩,٦	٢٦٢٦٥,٢	- صافي الدخل العادي قبل الضرائب
٤٧١٣١,٧	٤٥٦٧٤,٣	٤٤١٨٨,٧	٣٧٤٨٠,٧	٢٧٢١٩,٧	- صافي الدخل العادي وغير العادي قبل الضرائب
١١٧٤٣,٢	١١٥٠٠,٩	٨٨٤٨,٢	٩٥٦٣,٢	٣٢٣٤,٩	- ضريبة الدخل
٩١١١٨,٥	٨٥٠٩٣,١	٨٠١٨٥,٩	٧٢٤٤٩,٢	٦٨٥٣٨,٥	- حقوق الملكية
١٦٩٩٠,٠	١٥٥١٦,١	١٩٣٠٣,٤	٢٣٤٦٣,٧	٢٦٥٤٩,٠	- التزامات طويلة الأجل (قروض وسندات)
١٠٨١٠٨,٥	١٠٠٦٠٩,١	٩٩٤٨٩,٣	٩٥٩١٢,٨	٩٥٠٨٧,٥	- إجمالي المال المستثمر
٦١١١٨,٥	٥٥٠٩٣,١	٥٠١٨٥,٩	٤٢٤٤٩,٢	٣٨٥٣٨,٥	- الاحتياطيات والأرباح المرحلة
١٣٥٦,٦	٢٠٨٨,٤	٢٨٦٥,٠	٣٤٨٨,٦	٣٩٥٠,٠	- إجمالي الفوائد على القروض والسندات
١٨٢١,٧	١٩٨٥,٦	١٧٣١,٨	١٦٢٩,٦	١٦٨٨,٢	- تكاليف البحوث والتطوير غير المرسلة
-	-	-	-	-	- شهرة مشتراه
٢٧٢٢,٢	٢٥٧٠,٤	٢٠٢٧,١	٥٢٣,٣	٧٧١,٦	- أصول غير ملموسة (أصول فكرية)

* المصدر: تقارير القوائم المالية لشركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية عن سنوات السلسلة الزمنية محل الدراسة.

ملحق (ب/١)**

الأرقام القياسية العامة للمبلغ، والخاصة للمبلغ الدوائية لأسعار المستهلكين بالحضر

(سنة الأساس ١٩٩٦/٩٥ = ١٠٠)

٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٠/١٩٩٩	١٩٩٩/١٩٩٨	١٩٩٨/١٩٩٧	بيان
١٢٧,١	١٢٣,٧	١٢١,٠	١١٨,٠	١١٤,٧	- الرقم القياسي العام
١١٨,٤	١١٦,٨	١١٤,٥	١١٢,٥	١١٠,٢	- الرقم القياسي الخاص لأسعار السلع الدوائية

** المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نقلا عن: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية،

أعداد متفرقة.